

الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
المكتب المركزي للإحصاء

الهجرة الداخلية في سوريا

المحتويات

تقديم

الفصل الأول: الهدف من الدراسة والإطار المرجعي لها.

الفصل الثاني: تحليل بيانات الهجرة الداخلية في سوريا.

الفصل الثالث: خصائص المهاجرين في سوريا (الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية).

التوصيات

ملحق الجداول

تقديم

قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة الداخلية، وهي على قلتها تشير إلى أن الهجرة الداخلية في سورية لا تختلف عن مثيلاتها في العالم من حيث الأنماط والاتجاهات، فقد تمثلت بشكل رئيسي بانتقال السكان الريفيين إلى المراكز الحضرية إثر انتقال المجتمعات من المرحلة الزراعية إلى المرحلة الصناعية. إضافة إلى انحسار الرفعة الزراعية وانخفاض الاهتمام بالنشاط الزراعي كمصدر أساسي للرزق، ونتيجة للتطور التكنولوجي الذي أدى إلى تخفيض الوقت المستثمر بالعمل الزراعي وانفتاح فرص جديدة للعمل لم تكن متاحة من قبل وخاصة في ضوء التقدم في التحصيل العلمي والقضاء على الأمية.

إن عدم وجود سياسة تدخل حكومية واضحة فيما يخص الهجرة الداخلية وتوجيهها ولعدم وجود القيود والعوائق الإدارية والقانونية الناظمة للهجرة في سوريا سواء للتشجيع أو للحد منها، فقد ربط حجم الهجرة الداخلية واتجاه تدفقاتها بأشكال التنمية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع ولعوامل ودوافع الجذب والطرده التي تحكم هذه الظاهرة. فقد شهدت سوريا خلال النصف الأول من القرن الماضي هجرات محدودة نسبيا بين المحافظات ومن الريف إلى الحضر، ثم ما لبثت أن اشتدت واتسعت هذه الهجرات خلال عقدي الستينات والسبعينات، غير أن تزايد اهتمام خطط التنمية بتطوير الريف ونشر شبكات المرافق وخدمات البنية التحتية فيه، والسعي نحو التنمية المتوازنة جغرافيا وإداريا من خلال إتباع أسلوب اللامركزية وتوزيع مشروعات التنمية بشكل متوازن بين المحافظات والمناطق، أدى إلى تقلص كبير في حجم الهجرة ومعدلاتها وإلى تغيرات جوهرية في اتجاهاتها وخاصة خلال العقد الماضي، حيث سادت حالة من الاستقرار النسبي للسكان شملت أكثر المحافظات والمناطق.

الفصل الأول

الهدف من الدراسة والإطار المرجعي لها

١ - ١ الهدف من الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على حجم الهجرة الداخلية وتياراتها واتجاهاتها في الجمهورية العربية السورية بما في ذلك معرفة الهجرات القادمة والمغادرة لكل محافظة من المحافظات الأربع عشرة على مستوى القطر عن طريق تحليل بيانات التعداد العام للسكان ٢٠٠٤ ومقارنته ببيانات التعداد العام للسكان ١٩٩٤ اللذين أجريا في سوريا.

وكذلك فقد استهدفت الدراسة التعرف على خصائص المهاجرين الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية من أجل التعرف على دور الهجرة في تحسين مستوى المعيشة للمهاجرين. وإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أسباب الهجرة وعوامل الجذب (هل هي توافر فرص العمل، وارتفاع الأجور، وتوافر السكن الجيد والمرافق الجيدة، وتوافر فرص التعليم بأنواعه المختلفة)، وعوامل الطرد ((افتقار لعوامل الجذب السابقة وبخاصة عدم وجود فرص العمل)).

١ - ٢ المنهجية ومصادر البيانات

تستخدم هذه الدراسة أسلوب الإقامة الحالية والإقامة السابقة من أجل تصنيف السكان إلى مهاجرين وغير مهاجرين بين المناطق الإدارية (المحافظات) وعلى مستوى مركز المحافظة والتجمعات السكانية الحضرية الأخرى في المحافظة إضافة إلى المناطق الريفية. وبالتالي فإن هذا التصنيف يمكن من قياس ومتابعة تيارات الهجرة وأنماطها على النحو التالي:

- ١- الهجرة إلى مراكز المحافظات من باقي الحضر والريف في نفس المحافظة والمحافظات الأخرى.
- ٢- الهجرة إلى باقي الحضر من مركز المحافظة والريف داخل المحافظة والمحافظات الأخرى.
- ٣- الهجرة إلى الريف من مركز المحافظة وباقي الحضر في المحافظة والمحافظات الأخرى.
- ٤- الهجرة بين الطبقات المتجانسة عبر المحافظات (ريف إلى ريف، حضر إلى حضر ومراكز محافظات إلى مراكز محافظات أخرى).

تعتمد بيانات الهجرة بدرجة كبيرة وأساسية على بيانات التعدادات السكانية، وبناءً على ذلك فقد اعتمدت الدراسة على بيانات التعدادين العامين للسكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ كمصدر رئيسي، لتقدير حجم الهجرة الداخلية واتجاهاتها وفق أسلوب مباشر؛ عبر دراسة حجم واتجاه تدفقات الهجرة بين المناطق والمحافظات للتعدادين، وإجراء مقارنات بين هاتين الفترتين الزمنيتين، لمعرفة التغيرات الطارئة على حجم هذه الهجرة ومعدلاتها وتدفقاتها.

وتم تحديد مدة الإقامة الحالية بالسنوات الكاملة التي انقضت على وجود الفرد في مكان إقامته الحالية، وأهملت كسور السنة مهما بلغت، وبذلك فإن كل فرد تغيرت إقامته الحالية عن إقامته السابقة وبلغت إقامته الحالية أقل من سنة كاملة لم يعتبر مهاجراً.

كما استخدم معدل صافي الهجرة كميّار للتمييز بين المحافظات والمناطق الجاذبة للسكان أو الطاردة لهم، وتم عند قياس حجم وتدفقات الهجرة استبعاد الهجرة الخارجية والتحركات السكانية التي حدثت بين أحياء المدن أو بين قرى الناحية الإدارية الواحدة.

١ - ٣ أهم التعاريف المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الخاصة بالمواطنين السوريين فقط. وفق التعاريف التالية:

- المهاجر Migrant:

هو الفرد الذي انتقل من مكان إقامة (منطقة إدارية) معين إلى مكان إقامة آخر (منطقة إدارية أخرى) خلال فترة زمنية معينة (فترة الإسناد الزمني) ومضى على إقامته الحالية سنة فأكثر.

- الهجرة الصافية Net Migration:

هي الفرق بين حجم الهجرة القادمة (IN) إلى منطقة هجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وحجم الهجرة المغادرة (OUT) من تلك المنطقة خلال نفس الفترة الزمنية، فإذا كانت $IN > OUT$ يرمز لصافي الهجرة بـ (+) وإذا كان $OUT > IN$ يرمز له بـ (-).

- الحضر:

يقصد بالحضر جميع مراكز المحافظات ومراكز المناطق الإدارية وكل تجمع سكاني يبلغ عدد أفراداه (٢٠) ألف نسمة فأكثر (وقت التعداد).

- الريف:

يضم باقي التجمعات السكانية عدا ذلك (القرى و المزارع).

- مكان الإقامة المعتادة:

هو المكان الذي يقيم فيه الفرد عادة معظم أيام السنة.

- مكان الإقامة المعتادة الحالية:

هو المكان الذي يقيم فيه الفرد إقامة معتادة وقت التعداد.

- مكان الإقامة المعتادة السابقة:

هو آخر مكان أقام فيه الفرد إقامة معتادة قبل انتقاله إلى مكان إقامته المعتادة الحالية في حالة اختلافهما.

الفصل الثاني

تحليل بيانات الهجرة الداخلية في سوريا

٢-١ تدفقات الهجرة (حجمها واتجاهاتها):

وفرت نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ بيانات تتيح إمكانية رصد تطور حجم الهجرة الداخلية، و اتجاهات تياراتها بين مكان الإقامة المعتادة السابقة ومكان الإقامة المعتادة الحالية. وسوف نستعرض فيما يلي حجم الهجرة واتجاهاتها على مستوى كل من مركز المحافظة وباقي الحضر والريف، وحجم الهجرة واتجاهاتها على مستوى المحافظات.

٢-١-١ حجم الهجرة واتجاهاتها على مستوى الطبقات المختلفة (مراكز المحافظات، باقي الحضر، الريف):

بلغ مجموع المهاجرين بين أرجاء مناطق الدولة (٣٥٤) ألف مهاجرا خلال السنوات العشرة التي سبقت تعداد ١٩٩٤ يشكلون (٢,٦%) من إجمالي عدد السكان السوريين الموجودين داخل القطر أثناء تعداد ١٩٩٤، والبالغ (١٣٧٨٢) ألف نسمة، مقابل (١٣٢٣٧) ألف نسمة غير مهاجر خلال الفترة الزمنية نفسها. بينما بلغ مجموع المهاجرين بين أرجاء مناطق الدولة (٣٣١) ألف مهاجرا خلال الأعوام العشرة التي سبقت تعداد ٢٠٠٤ ويشكلون (١,٨%) من إجمالي عدد السكان السوريين الموجودين داخل القطر أثناء تعداد ٢٠٠٤، والبالغ (١٧٩٢١) ألف نسمة، مقابل (١٧٤٩٦) ألف نسمة غير مهاجر خلال نفس الفترة الزمنية.

يبين الجدول (١) تراجع حجم الهجرة بين الطبقات من حوالي (٢٥٤) ألف مهاجر قبل لحظة الإسناد الزمني لتعداد عام ١٩٩٤ (بعشر سنوات تحديدا) والذين يشكلون (١,٨%) من إجمالي عدد السكان في عام ١٩٩٤، إلى (٢٤٨) ألف مهاجر قبل لحظة الإسناد الزمني لتعداد ٢٠٠٤ والذين يشكلون (١,٤%) من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٤، أي بانخفاض بلغ في المتوسط (٦٦٧) مهاجرا سنويا خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤.

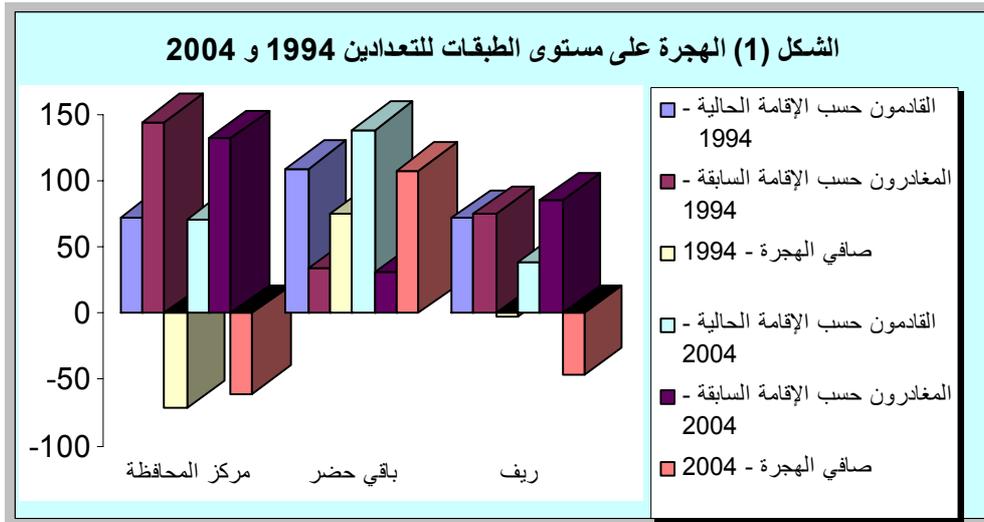
ارتفع صافي الهجرة إلى باقي الحضر ما مقداره (٤٤%) في عام ٢٠٠٤ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤، ليبقى باقي الحضر هو تقريبا الجاذب الأكبر للسكان المهاجرين بين التعدادين. احتلت مراكز المحافظات المرتبة الأولى على مستوى الطبقات في كونها طاردة للسكان سواء وفق نتائج تعداد ١٩٩٤ أو تعداد ٢٠٠٤، إلا أنه انخفض صافي الهجرة منها ما مقداره (١٥,٣%) في عام ٢٠٠٤ مقارنة مع عام ١٩٩٤.

أما بالنسبة للريف، فبعد أن خف نزيف الهجرة من الريف نوعا ما في عام ١٩٩٤، ازداد نزيف الهجرة منه بشكل أكبر بناء على نتائج تعداد ٢٠٠٤، حيث يشير صافي الهجرة أن الريف يشكل خسارة للسكان على مستوى الطبقات مقدارها (٤٨٨٩) مهاجرا في المتوسط سنويا بين التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤.

جدول (١) حجم تدفقات الهجرة على مستوى الطبقات للتعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ (الأرقام بالألوف)

صافي الهجرة (تعداد) (١٩٩٤)	المغادرون حسب الإقامة السابقة (تعداد ١٩٩٤)	القادمون حسب الإقامة الحالية (تعداد ١٩٩٤)	الطبقات
-72	145	73	مركز المحافظة
75	34	109	باقي حضر
-3	75	72	ريف
	254	٢٥٤	المجموع
	%١,٨٠		النسبة من مجموع السكان

صافي الهجرة (تعداد) (٢٠٠٤)	المغادرون حسب الإقامة السابقة (تعداد ٢٠٠٤)	القادمون حسب الإقامة الحالية (تعداد ٢٠٠٤)	الطبقات
-61	132	71	مركز المحافظة
108	٣١	139	باقي حضر
-47	85	38	ريف
	٢٤٨	٢٤٨	المجموع
	%١,٤٠		النسبة من مجموع السكان



❖ الهجرة من وإلى مراكز المحافظات:

دفع الاكتظاظ السكاني المتزايد في مراكز المحافظات والارتفاع في أسعار وأجور العقارات و الضغوط الشديدة على المرافق و الخدمات، نسبة كبيرة من المهاجرين إلى التوجه إلى المناطق المسماة باقي الحضر بدلا من مراكز المحافظات، نلاحظ من الجدول (١) انخفاض عدد المهاجرين إلى مراكز المحافظات بمعدل (٠,٣١%) في المتوسط سنويا بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، وترافق ذلك أيضا بانخفاض في عدد المهاجرين من مراكز المحافظات بمعدل (١%) في المتوسط سنويا خلال الفترة نفسها، ونتيجة لذلك تقلص صافي الهجرة من مراكز المحافظات بمقدار (١١) ألف مهاجر حسب تعدادي

١٩٩٤ و ٢٠٠٤.

❖ الهجرة من وإلى باقي الحضر:

يبين الجدول (١) أيضا يمكن ملاحظة ازدياد عدد المهاجرين إلى باقي الحضر بمقدار (٣٠) ألف مهاجر بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ أي بمعدل زيادة (٣,١%) في المتوسط سنويا بين التعدادين، بينما انخفض عدد المهاجرين منها بمقدار (٣) ألف مهاجر فقط أي بمعدل تراجع (١%) في المتوسط سنويا خلال الفترة. وبذلك بلغ صافي ما كسبه باقي الحضر من السكان (٣٣) ألف مهاجر حسب التعدادين.

❖ الهجرة من وإلى الريف:

أما فيما يتعلق بالهجرة من وإلى الريف فنجد أن هناك تزايدا في عدد المهاجرين من الريف بمقدار (١٠) آلاف مهاجر بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ أي بمقدار (١,٥%) في المتوسط سنويا، كما تراجع عدد المهاجرين إليه بمقدار (٣٤) ألف مهاجر أي بمقدار (٥,٢%) في المتوسط سنويا. ونتيجة ذلك نلاحظ وجود ارتفاع صافي ما فقده الريف من السكان بمقدار (٤٤) ألف مهاجر خلال الفترة المذكورة. وتعزى هذه الهجرة العالية من الريف، إلى تدني دخل العاملين في الزراعة، وإلى طبيعة العمل الزراعي الذي يتسم بالموسمية قياسا بالأنشطة الاقتصادية والخدمات الأخرى، إضافة إلى سوء المواسم الزراعية الناتجة عن شح الأمطار، وتفتت الحيازات الزراعية بسبب عاملي النمو السكاني والإرث.

١-١-١-٢ اتجاهات الهجرة بين الطبقات المختلفة:

✓ على مستوى مراكز المحافظات:

تبين نتائج التعداد لعام ١٩٩٤ أن الذين قدموا من الريف إلى مراكز المحافظات يشكلون نسبة (٦٨,٣%) من مجموع عدد المهاجرين إلى مراكز المحافظات. وهي نسبة مشابهة لما أوردته نتائج تعداد ٢٠٠٤ (٦٧,٩%) والباقي مهاجرون من باقي الحضر إلى مراكز المحافظات. بينما يتبين لنا من نتائج التعدادين، تزايد تدفق الهجرة من مراكز المحافظات إلى باقي الحضر خلال العشر سنوات الواقعة بين التعدادين مقارنة بالعشر سنوات الواقعة قبل تعداد ١٩٩٤، حيث بلغت نسبة الذين هاجروا (من مجموع عدد المهاجرين) من مراكز المحافظات إلى باقي الحضر (٥٧,٥%) في عام ١٩٩٤ مقابل (٧٧,٤%) في عام ٢٠٠٤ وقدم الباقي إلى الريف.

✓ على مستوى باقي الحضر:

شكل المهاجرون من الريف إلى باقي الحضر من مجموع المهاجرين إلى باقي الحضر في تعداد ١٩٩٤ ما نسبته (٢٣,٢%)، مقابل (٢٦,٨%) في تعداد ٢٠٠٤، والباقي هم مهاجرون من مراكز المحافظات إلى باقي الحضر. بينما اتجه (٦٨,٦%) من مجموع عدد المهاجرين من باقي الحضر إلى مراكز المحافظات في تعداد ١٩٩٤ مقابل (٧٣,٥%) في تعداد ٢٠٠٤، وباقي المهاجرين من باقي الحضر في التعدادين اتجهوا إلى الريف.

✓ على مستوى الريف:

كانت نسبة المهاجرين من مراكز المحافظات إلى الريف من مجموع عدد المهاجرين إلى الريف في عام ١٩٩٤ هي (٨٥,٥%)، مقابل (٧٨,٣%) في عام ٢٠٠٤ والباقي من باقي الحضر.

في حين اتجه (٦٦,٤%) من مجموع عدد المهاجرين من الريف إلى مراكز المحافظات في عام ١٩٩٤ مقابل (٥٦,٣%) في عام ٢٠٠٤ والباقي هاجر إلى باقي الحضر.
السؤال هنا، هل نحن أمام هجرة عكسية من مراكز المحافظات إلى الأرياف؟

٢-١-١-٢ اتجاهات الهجرة بين الطبقات المتماثلة:

نخص في هذه الفقرة الأفراد أو الأسر الذين قاموا بالهجرة الداخلية دون تغيير طبقتهم بين مكان إقامتهم المعتادة السابقة ومكان إقامتهم المعتادة الحالية في كل من التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤.

✓ على مستوى مراكز المحافظات:

اتجه (٥٠,٨٠٧) مهاجر من مراكز المحافظات إلى مراكز المحافظات الأخرى في عام ١٩٩٤ يشكلون (٢٥,٩%) من إجمالي عدد المهاجرين من مراكز المحافظات خلال العشرة أعوام السابقة للتعداد ١٩٩٤، مقابل (٣١٢٧٥) مهاجر في عام ٢٠٠٤، يشكلون (١٩,٢%) من إجمالي عدد المهاجرين من مراكز المحافظات خلال العشرة أعوام الفاصلة بين التعدادين، مما يدل على تراجع في تدفق الهجرة بين مراكز المحافظات. وربما يشير ذلك إلى تضيق الفجوات التتموية بين المحافظات.

✓ على مستوى باقي الحضر:

أما تدفق الهجرة من وإلى باقي الحضر (أي إلى مدن أخرى في نفس المنطقة)، فقد اتجه (١٠٧٧٠) مهاجر من مجموع المهاجرين من باقي الحضر إلى مدن أخرى في نفس المنطقة وفق تعداد ١٩٩٤ ويشكلون (٢٤,٣%) من إجمالي عدد المهاجرين من باقي الحضر خلال العشرة أعوام السابقة للتعداد ١٩٩٤، مقابل (١٩٥٣٦) مهاجر في عام ٢٠٠٤، يشكلون (٣٨,٧%) من إجمالي عدد المهاجرين من باقي الحضر خلال العشرة أعوام الفاصلة بين التعدادين، مما يدل على تزايد في تدفق الهجرة بين باقي الحضر.

✓ على مستوى الريف:

أي الهجرة من وإلى الريف (أي إلى مناطق ريفية أخرى)، أتجه (٣٧٨٠١) مهاجر من مجموع المهاجرين من الريف إلى مناطق ريفية أخرى وفق نتائج تعداد ١٩٩٤ ويشكلون (٣٣,٦%) من إجمالي عدد المهاجرين من الريف خلال العشرة أعوام السابقة للتعداد ١٩٩٤، مقابل (٣٢٩٨٠) مهاجر في عام ٢٠٠٤، يشكلون (٢٧,٩%) من إجمالي عدد المهاجرين من الريف خلال العشرة أعوام الفاصلة بين التعدادين، مما يدل على تراجع في تدفق الهجرة بين الريف.

٢-١-٢ حجم الهجرة واتجاهاتها حسب المحافظات (المحافظات الجاذبة و الطاردة):

من الجدول (2) يمكن أن نحصل على التحليل التالي لحجم الهجرة على مستوى المحافظات، و أن نحدد ماهي المحافظات الجاذبة و الطاردة منها:

❖ المحافظات الجاذبة:

بلغ عدد المحافظات الجاذبة وفق نتائج تعداد ١٩٩٤ ثلاث محافظات هي على الترتيب حسب الأكثر جذباً

(ريف دمشق، الحسكة، الرقة).
كما بلغ عدد المحافظات الجاذبة وفق نتائج تعداد ٢٠٠٤ ثلاث محافظات أيضا هي على الترتيب حسب الأكثر جذباً (ريف دمشق، اللاذقية، الرقة).

بقيت محافظة ريف دمشق جاذبة بقوة للسكان باستمرار قبل عام ١٩٩٤ أو بعده وبنسبة أعلى حيث ازداد حجم صافي الهجرة إليها بنسبة (١,٣%) في المتوسط سنوياً بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤. ويعود سبب استمرار جذب محافظة ريف دمشق للسكان إلى قربها من العاصمة، التي تتوضع فيها الوزارات والإدارات الحكومية المركزية ونسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية من جهة، ومن جهة أخرى أن العاصمة تعاني من الارتفاع الكبير في أسعار وأجور العقارات تفوق بكثير حدود الإمكانيات والقدرات المادية للمهاجرين وحتى لسكانها الأصليين أصحاب المستويات المعيشية المنخفضة مما دفعهم إلى بيع عقاراتهم مرتفعة الثمن وشراء مساكن أرخص وأوسع لهم ولأولادهم في الريف القريب، خاصة وأن الانتقال اليومي لهؤلاء المهاجرين الذين يقيمون في محافظة ريف دمشق إلى مدينة دمشق للالتحاق بالعمل أو التعليم أو لقضاء حاجاتهم ومصالحهم اليومية أمراً سهلاً وميسوراً. وفي ضوء إنشاء العديد من الجامعات الخاصة والمشاريع الاستثمارية في محافظة ريف دمشق يتوقع أن يزيد جذب هذه محافظة في السنوات المقبلة.

ويليها في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة وبفارق كبير على الترتيب كل من محافظة الحسكة و محافظة الرقة، و محافظة اللاذقية.

بالنسبة لمحافظة الحسكة، يعتمد سكانها على الزراعة بشكل رئيسي كمصدر عيش، حيث تمتاز بمساحات واسعة من الأراضي وبخصوبة تربتها ووفرة إنتاجها الزراعي (زراعة القمح والقطن)، بالإضافة إلى تركيز صناعة استخراج النفط والغاز فيها، مما جعل منها محافظة جاذبة للسكان خاصة من المحافظات القريبة و المجاورة لها (الرقة و دير الزور) في فترة ما قبل عام ١٩٩٤، إلا أنها تحولت من محافظة جاذبة للسكان إلى محافظة طاردة لهم في الفترة الواقعة بين التعدادين، ويعود سبب هذا التحول من جذب إلى طرد للظروف المناخية السيئة وحالات الجفاف التي تعرضت لها هذه المحافظة الزراعية خلال الفترة بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، مما أثر سلباً على المواسم والمحاصيل الزراعية، ودفع ببعض سكانها للهجرة منها في عام ٢٠٠٤ للبحث عن عمل يحقق لهم دخلاً أفضل ويعوضهم عن خسارتهم.

محافظة الرقة، حافظت على قدرتها في جذب السكان في كلا الفترتين المدروستين ما قبل تعداد ١٩٩٤ وتعداد ٢٠٠٤، ويعود سبب جذب هذه المحافظة الواعدة للسكان المهاجرين إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها وخاصة في المجال الزراعي، نتيجة إقامة سد الفرات والتوسع في استصلاح الأراضي ونشر شبكات وقنوات الري وامتلاكها فرص عمل حكومية، الأمر الذي استقطب أعداداً كبيرة من العمال والفنيين والمعلمين من جميع المحافظات وخاصة المحافظات المجاورة لها.

محافظة اللاذقية، حيث تعتبر محافظة اللاذقية من المحافظات الواعدة في القطر، لاعتبارها من أهم المحافظات التجارية والسياحية في سوريا فهي مقصد جيد للسائحين الداخليين والأجانب، بالإضافة لوجود أحد المرفأين البحريين الوحيدين في سوريا، وما تشهده هذه المحافظة أيضاً من تطورات اقتصادية خاصة في قطاعي السياحة والتجارة، وتطورات خدمية تعليمية بإحداث ثالث أكبر جامعة حكومية في سوريا وهي جامعة تشرين، حيث ازدادت نسبة تمركز المنشآت الاقتصادية في هذه المحافظة من (٥,٩%) في عام ١٩٩٤ إلى (٦,٤%) في عام ٢٠٠٤، فأحرزت بذلك تقدماً جيداً وملحوظاً في جذب السكان سواء من أجل العمل أو الدراسة خلال الفترة بين التعدادين، وتحولت من محافظة مستقرة سكانياً في عام ١٩٩٤، إلى أحد المحافظات الجاذبة للسكان محتلة المرتبة الثانية بعد محافظة ريف دمشق في عام ٢٠٠٤.

❖ المحافظات الطاردة:

أما باقي المحافظات فكانت طاردة على الترتيب (دمشق، ادلب، حماه، دير الزور، طرطوس، السويداء، درعا، حلب، حمص، القنيطرة) خلال العشرة سنوات السابقة للتعداد ١٩٩٤، أما المحافظات الطاردة خلال العشرة أعوام الفاصلة بين التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ فكانت على الترتيب (دمشق، ادلب، حماه، الحسكة، حلب، دير الزور، حمص، طرطوس، القنيطرة، السويداء، درعا). نلاحظ أن المحافظات الطاردة خلال الفترة السابقة للتعداد ١٩٩٤ قد استمرت في طردها للسكان خلال الفترة السابقة للتعداد ٢٠٠٤ مع اختلاف في

ترتيب مواقع بعض المحافظات ولكن بنسب متقاربة جدا عما كانت عليه قبل عام ١٩٩٤.

تحولت محافظة دمشق العاصمة من محافظة طاردة للسكان قبل عام ١٩٩٤ إلى محافظة أقل طردا في عام ٢٠٠٤، فقد أدى ضيق مساحة هذه المدينة (٠,١% من المساحة العامة) والارتفاع الكبير في الكثافة السكانية (حيث يشكل سكانها ١٠,١% و ٨,٧% من مجموع عدد السكان وفق تعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ على التوالي) إلى ارتفاع أسعار وأجور المساكن وازدياد الضغوط على المرافق وخدمات البنية التحتية، وبالمحصلة أدت هذه الأمور مجتمعة إلى جعلها جاذبة للمهاجرين الأغنياء (الميسورين) فقط، وطاردة لأصحاب المستويات المعيشية المنخفضة الذين يؤمنون أولادهم بتبديل سكنهم في الريف القريب.

محافظة ادلب، بقيت من أكثر المحافظات الطاردة للسكان، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة دمشق في تعداد ١٩٩٤، وفي تعداد ٢٠٠٤، ويبدو السبب الكامن وراء هجرة السكان من هذه المحافظة هو انخفاض نسبة المساحة المروية في هذه المحافظة من إجمالي المساحة القابلة للزراعة، وقد هاجر أكثرهم إلى المحافظات المجاورة حلب و اللاذقية و حماه، إلا أنها تعتبر أيضا نسبيا مستقرة سكانيا إذا ما قارنا حجم صافي الهجرة بين التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤.

أما المحافظات (دير الزور وطرطوس والسويداء ودرعا)، فقد حافظت على مستوى ثابت في طردها للسكان خلال العامين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، مع الميل للاستقرار سكانيا نوعا ما، وهنا نشير إلى أن المساحة المحدودة في محافظة طرطوس (لا تتجاوز ١% من المساحة العامة) التي يقابلها أعداد كبيرة نسبيا من السكان (٤,٣% من مجموع سكان تعداد ١٩٩٤، و ٣,٩% من مجموع سكان تعداد ٢٠٠٤، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٧)، أدى إلى وجود تباين بين مساحة وعدد سكان هذه المحافظة، فحال هذا الأمر من أن تكون هذه المحافظة جاذبة للسكان، وبالنسبة لمحافظة درعا فكونها تمتاز باتساع سهولها الخصبة ووفرة إنتاجها الزراعي وخاصة من القمح و الخضروات أدى ذلك إلى ارتفاع عدد سكانها.

محافظة حمص، على الرغم من أن هذه المحافظة تمتاز بموقعها الجغرافي المميز على الخارطة السورية فهي قريبة من معظم المحافظات وتتوسطها، بالإضافة لكونها تعتبر من المحافظات الرخيصة معيشيا، إلا أنها بقيت محافظة طاردة للسكان سواء خلال فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤ أو خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين، وذلك نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية فيها (من المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٧، بلغ نسبة عدد سكانها ٨,٥% من مجموع عدد سكان سوريا عام ٢٠٠٤) رغم اتساع مساحتها (٢٢,٨% من المساحة العامة) إلا أن البادية تشكل نسبة كبيرة من مساحتها.

■ وبشكل عام ومن خلال مقارنة حجم الهجرة بين المحافظات في التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، نلاحظ وجود تباطؤ في الحركة السكانية بين المحافظات، وحصول حالة من الاستقرار المتزايد للسكان خلال السنوات العشر الماضية في المحافظات

(,) (%) (,) (%)

(,) (%) (,) (%)

(,) (%)

■ كما أوضحت نتائج التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ ونتائج مسح الهجرة الداخلية لعام ٢٠٠٠ (الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع الفافو) أن أغلب تدفقات الهجرة حدثت من وإلى المحافظات القريبة والمجاورة لبعضها البعض، بينما اتجهت أكثر باقي الهجرات إلى محافظتي دمشق وريف دمشق.

١-٢-١-٢ اتجاهات الهجرة بين المحافظات:

على مستوى أهم المحافظات الكبرى كانت اتجاهات الهجرة كما يلي:

- تشير نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ أن حوالي (٨٥,٦%) من المهاجرين (أصحاب المستويات المعيشية المنخفضة) من محافظة دمشق اتجهوا إلى محافظة ريف دمشق، بينما قدم (١٠%) فقط من المهاجرين الأغنياء إلى محافظة دمشق من محافظة ريف دمشق، و(٢٠,٤%) من المحافظات الأخرى القريبة أو المجاورة لها وهي حمص و درعا والسويداء و القنيطرة، والباقي من المحافظات الأخرى.

* نستخلص من ذلك، تقريبا ثلث المهاجرين إلى محافظة دمشق جاء من محافظة ريف دمشق المحيطة بها ثم باقي المحافظات القريبة منها.
بينما اتجه معظم المهاجرين من محافظة دمشق إلى محافظة ريف دمشق بنسبة (٨٥,٦%).

(,) (,)
(,) (,)

- أما بالنسبة لمحافظة حلب، فقد اتجه (٣٠,٢%) من مجموع المهاجرين منها إلى المحافظات المجاورة لها وهي ادلب واللاذقية والرقة والباقي اتجه إلى باقي مدن المحافظة (الباب - عفرين - تل رفعت - نبل - منبج - عين عرب - سفيرة - جرابلس) وإلى ريف حلب وباقي المحافظات. بينما جاء (٥٩,٣%) من المحافظات المجاورة لها من مجموع عدد المهاجرين إلى محافظة حلب، والباقي من ريف المحافظة وباقي مدن المحافظة والمحافظات الأخرى.

* نستخلص من ذلك، أنه جاء أكثر من نصف مجموع عدد المهاجرين إلى محافظة حلب (٥٩,٣%) من المحافظات المجاورة لها.
بينما اتجه حوالي ربع عدد المهاجرين من هذه المحافظة إلى المحافظات المجاورة لها.

- أما محافظة حمص، فقد اتجه (٣٧%) من مجموع عدد المهاجرين منها إلى محافظة ريف دمشق، و(٢١,١%) إلى محافظة دمشق. بينما جاء إليها (٤٠,٨%) من المحافظات المجاورة لها وهي حماه و طرطوس وريف دمشق.

* نستخلص أنه أكثر من ثلث مجموع عدد المهاجرين إلى محافظة حمص (٤٠,٨%) جاؤوا من المحافظات المجاورة لها.
بينما اتجه أكثر من نصف عدد المهاجرين من محافظة حمص (٥٨,١%) إلى محافظة ريف دمشق ومحافظة دمشق.

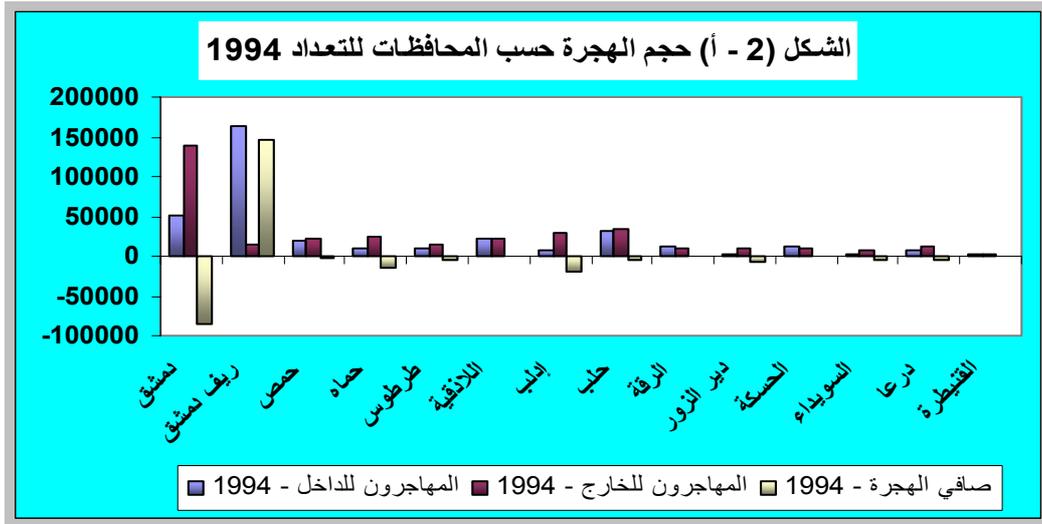
جدول (٢) حجم الهجرة حسب المحافظات بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ (نسمة)

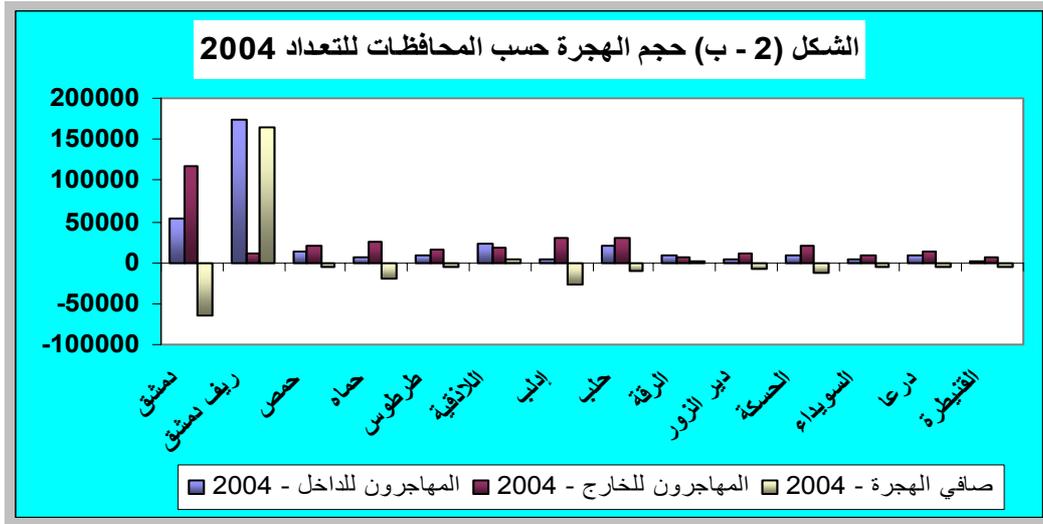
تعداد ٢٠٠٤

تعداد ١٩٩٤

المحافظة	القادمون	المغادرون	الهجرة الصافية	القادمون	المغادرون	الهجرة الصافية
دمشق	52308	138677	- 86369	118009	64900	- 64900
ريف دمشق	162496	15786	146710	10284	163649	163649
حمص	20354	21674	-1320	19433	6537	- 6537
حماه	8913	24387	-15474	25324	19059	-19059
طرطوس	9254	14893	- 5639	15097	5770	- 5770
اللاذقية	22389	21692	697	18186	3917	3917
إدلب	7680	28398	- 20718	30529	26048	- 26048
حلب	30841	34513	- 3672	29280	9602	- 9602
الرقية	11808	10895	913	7409	785	785
دير الزور	3136	10445	- 7309	10252	7427	- 7427
الحسكة	11280	10133	1147	20022	12493	-12493
السويداء	3091	7273	- 4182	8538	5594	- 5594
درعا	7416	11231	- 3815	13131	5234	- 5234
القطيفرة	2000	2969	- 969	6882	5687	- 5687

المصدر: نتلج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء





٢-٢ معدلات الهجرة الداخلية:

تتناول هذه الفقرة قياس معدلات الهجرة الداخلية، بين مكان الإقامة السابقة ومكان الإقامة الحالية. وسيستخدم معدل صافي الهجرة كمعيار للتمييز بين المحافظات الجاذبة للسكان والطاردة لهم.

٢-٢-١ معدلات الهجرة على مستوى المحافظات:

يستخلص من دراسة تدفقات الهجرة الحاصلة بين العامين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، ومن الجدول (٣) إلى ما يلي:

- ❖ بقيت محافظات ادلب وطرطوس والسويداء والقنيطرة وحماه ودير الزور وإلى حد ما كل من محافظتي حلب وحمص و درعا طاردة للسكان، وإن كانت الهجرة منها قد انحسرت قليلا خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٤ عما كانت عليه قبل ذلك.
- ❖ استمرت محافظة ريف دمشق يليها وبفرق كبير محافظة الرقة في جذب السكان وإن كانت الهجرة إلى محافظة ريف دمشق قد خفت بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٩٤ عما كانت عليه قبل ذلك.
- بينما لم يتغير معدل صافي الهجرة في محافظة الرقة بعد عام ١٩٩٤، حيث حافظ على معدل وصل إلى (٠,٤%) في كل من الفترتين المدروستين، ويعكس هذا الثبات في جذب المهاجرين إليها أثر الانجازات التنموية التي حققتها هذه المحافظة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- كما أحرزت محافظة اللاذقية تقدما ملحوظا في جذب السكان المهاجرين وتحولت من محافظة جاذبة في عام ١٩٩٤ وبمعدل صافي هجرة قدره (٠,٣%) إلى محافظة أكثر جذبا للسكان متصدرة المرتبة الثانية من بين المحافظات الثلاثة الجاذبة بين التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ وبمعدل صافي هجرة قدره (١,٨%).
- ❖ بقيت محافظة دمشق وبنسبة عالية أكثر طردا للسكان مقارنة مع المحافظات الطاردة الأخرى، وإن كانت الهجرة منها خفت بعد عام ١٩٩٤ عما كانت عليه قبل ذلك.
- ❖ تحولت محافظة الحسكة من جاذبة للسكان قبل عام ١٩٩٤ إلى طاردة نسبيا لهم بعد ذلك العام، ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى الجفاف وشح المياه الذي تعاني منه هذه المحافظة.

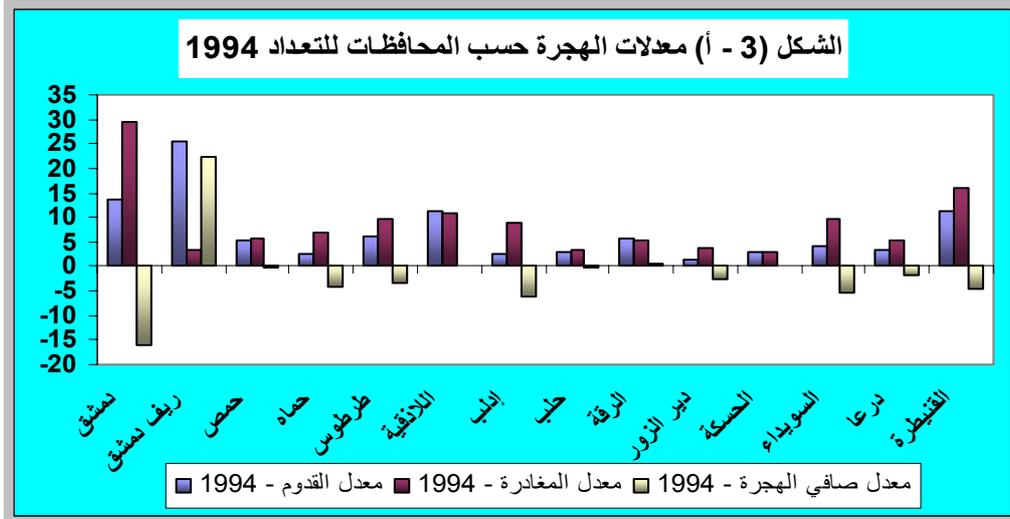
جدول (3) معدلات الهجرة حسب المحافظات بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ (الأرقام %)

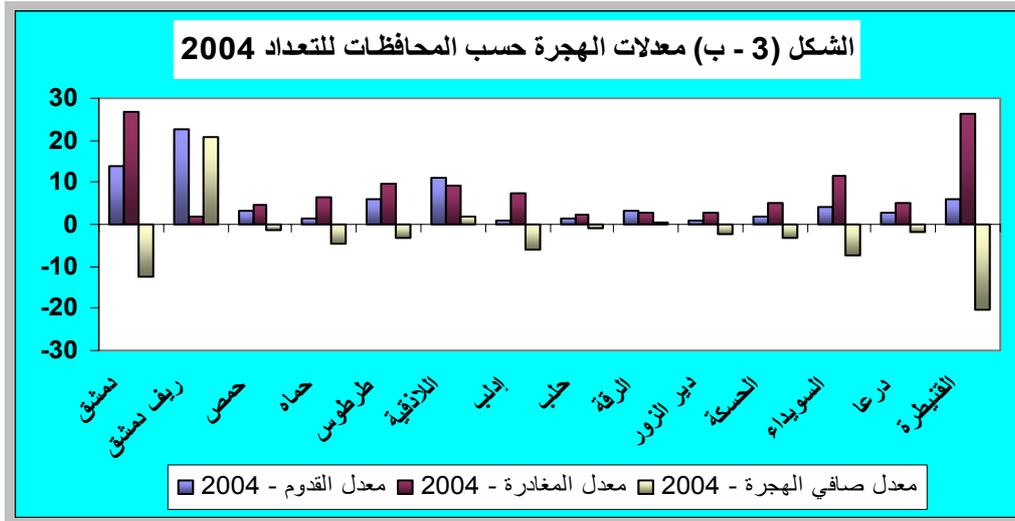
تعداد ٢٠٠٤

تعداد ١٩٩٤

المحافظة	معدل القدوم	معدل المغادرة	معدل صافي الهجرة	معدل القدوم	معدل المغادرة	معدل صافي الهجرة
دمشق	13.6	29.5	-15.9	26.6	14	-12.6
ريف دمشق	25.6	3.2	22.4	1.7	22.7	21
حمص	5.4	5.7	-0.3	٤,٦	٣,١	-١,٥
حمّاه	2.6	6.9	-4.3	٦,٣	١,٦	-٤,٧
طرطوس	6.1	9.5	-3.4	٩,٥	٦,١	-٣,٤
اللاذقية	11.3	11	0.3	٩,١	10.9	١,٨
إدلب	2.5	8.7	-6.2	7.3	1.1	-٦,٢
حلب	3	3.3	-0.3	٢,٣	1.6	-0.7
الرقية	5.8	5.4	0.4	2.9	٣,٣	0.4
دير الزور	1.2	3.9	-2.7	٣	٥,٨	-٢,٢
الحسكة	3.1	2.8	0.3	٥	٢	-٣
السويداء	4.3	9.6	-5.3	١١,٤	4.2	-7.2
درعا	3.5	5.3	-1.8	4.9	٣	-1.9
القينطرة	11.3	15.9	-4.6	26.1	5.8	-20.3

المصدر: نتلج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء





٢-٣ أسباب ودوافع الهجرة:

تشير بيانات التعدادين ومسح الهجرة الداخلية في سوريا الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء في عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع معهد العلوم الاجتماعية والتطبيقية (فافو) في النرويج ((شمل هذا المسح جمع بيانات حول الهجرة الدائمة للسكان منذ الولادة وخلال السنوات الخمسة السابقة للمسح (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) والهجرة الموسمية (المؤقتة) للقوى العاملة والهجرة المحتملة)))، إلى أن أسباب ودوافع الهجرة هي اقتصادية واجتماعية (لم تتغير أهداف المهاجرين جوهرياً عن السابق، وبقيت تتمحور حول تحسين الدخل والعمل والتعليم)، مع تباين درجة تأثير كل منها في حجم تدفقات الهجرة وخصائص المهاجرين وكان ترتيبها من حيث الوزن النسبي (بعد استبعاد الهجرة بسبب لم شمل الأسرة والزواج) كما يلي:

١. عدم توفر فرص العمل في المناطق الطاردة للسكان:

وصلت نسبة المهاجرين نتيجة لهذا السبب إلى (٣١,١%) خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) وكانت نسبتها أعلى بكثير عند الرجال (٣٦%) مقارنة بمستواها عند النساء (٢٠,٨%).

٢. عدم الرضى عن منطقة السكن أو عن مواصفات المسكن:

إن قضية تأمين السكن المناسب تعتبر من القضايا ذات الأولوية في اهتمامات المرأة، حيث بلغت نسبة المهاجرين لهذا السبب (٣١,١%) خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، وكانت هذه النسبة أعلى عند النساء المهاجرات (٣٨,٢%) مقارنة بمستواها عند الرجال المهاجرين (٢٧,٨%). إلا أن طموح كثير من الأسر المهاجرة بتحسين منطقة سكنها لم يتحقق خلال تلك الفترة، بسبب ارتفاع أسعار الشقق السكنية والمسكن التقليدية وأجورها المرتفعة، فقد توزعت هذه الأسر المهاجرة حسب نوع منطقة السكن إلى (٢٩,٣%) في منطقة شقة سكنية و (٦٥,٦%) في منطقة مساكن تقليدية و (٥,١%) منطقة بساتين ومزارع المحيطة بالمدن (مناطق السكن العشوائي).

من حيث نوع حيازة المسكن توزعت هذه الأسر المهاجرة إلى (٦٩,٥%) ملك و (٣٠,٥%) إيجار وغيره.

ونلخص من ذلك إلى أن حالة سكن المهاجرين ليست بالضرورة أفضل مما كانت عليه قبل الهجرة.

٣. عدم كفاية الدخل لتغطية مصروفات الأسرة:

بلغت نسبة المهاجرين خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) بسبب عدم كفاية دخلهم لتغطية مصروفات الأسرة (١٣,٢%)، ومن الطبيعي أن تكون هذه النسبة أعلى بكثير عند الرجال (١٥,٥%) مقارنة بالنساء (٨,١%) لأسباب عديدة أهمها أن الرجال هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تأمين مصروف الأسرة وهم يشكلون الغالبية العظمى من إجمالي القوى العاملة.

٤. عدم توفر أو كفاية المرافق وخدمات البنية التحتية في المحيط السكني للأسرة:

بلغت نسبة المهاجرين خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) بسبب عدم توفر المرافق و الخدمات من صحية وتعليمية واجتماعية وثقافية في المحيط السكني (٩,١%) وكانت هذه النسبة أعلى عند النساء من الرجال. وتعكس الهجرة لهذا السبب اهتمام الأسرة بمتابعة أبنائها لتحصيلهم التعليمي، وخاصة في المعاهد المتوسطة والجامعات التي تتركز في بعض مراكز المحافظات، كما تعكس رغبة أفراد الأسرة بالتمتع بالخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والترفيهية غير المتاحة نوعاً ما في المناطق الريفية. وبشكل عام، كانت معظم أنواع الخدمات أقل انتشاراً في المحيط السكني للأسر المهاجرة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، ويعود سبب ذلك إلى أن أكثر الأسر أقامت بعد هجرتها في مناطق سكن عشوائي بنيت حديثاً حول أطراف المدن، ولم تكتمل بعد عملية ربطها بشبكات المرافق والخدمات.

٥. عدم حيازة أرض زراعية، أو صغر مساحتها وتدني إنتاجها:

بلغت نسبة المهاجرين خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) بسبب عدم حيازة أرض زراعية أو صغر مساحتها وتدني إنتاجها (٢,٦%).

وأوضحت نتائج المسح ((مسح الهجرة الداخلية في سوريا في عام ٢٠٠٠)) أن حوالي (٢١,٢%) أي خمس عدد الأسر المهاجرة فقط يملك حيازة زراعية الأمر الذي يؤكد أن حيازة الأسر لأرض زراعية يعتبر عاملاً مهماً في استقرار الأسر الريفية ويحد من هجرة أفرادها. كما إن لطبيعة الحيازة الزراعية و مساحتها أثر على قرار الهجرة.

الخلاصة

- ❖ بلغ مجموع المهاجرين (٣٥٤) ألف مهاجر خلال السنوات العشر التي سبقت تعداد ١٩٩٤ يشكلون (٢,٦%) من مجموع السكان السوريين الموجودين داخل القطر أثناء تعداد ١٩٩٤، وبلغ مجموع المهاجرين (٣٣١) ألف مهاجر خلال الأعوام العشرة التي سبقت تعداد ٢٠٠٤ يشكلون (١,٨%) من مجموع السكان السوريين الموجودين داخل القطر أثناء تعداد ٢٠٠٤.
- ❖ الهجرة الداخلية في سورية تتم بشكل طبيعي لتحقيق أهداف وتطلعات لا تتاح للفرد إمكانيات تحقيقها في المكان الذي يعيش فيه، وتمت لأسباب اقتصادية (تحسين الدخل والعمل) واجتماعية وتعليمية، ظلت في جوهرها متعلقة بالعوامل الطاردة في الريف أكثر من العوامل الجاذبة في المدن (مراكز المحافظات). كما أن الهجرة في سورية ما زالت مرتبطة بتمركز أعمال الدولة (مؤسساتها) في مراكز المحافظات وتمركز المنشآت.
- ❖ إن الكثافة السكانية العالية وتكاليف المعيشة المرتفعة، جعلتا من مراكز المحافظات وجهة للمهاجرين الأغنياء فقط (سواء من الداخل أو من الخارج)، أما المهاجرون من ذوي المستويات المعيشية المنخفضة فلم يتم **دمجهم بشكل كامل أو جزئي (حسب تاريخ الهجرة) في مجتمعاتهم الجديدة** مما دفع بهؤلاء لتشكيل مناطق سكنية عشوائية مهمشة في بيئة غير مناسبة وغير مخدمة بشكل لائق، مشكلين بذلك ظاهرة يمكن أن ندعوها **ترييف المدن**، إن ما يحدث للمهاجرين في سورية هو أقرب للتكيف الاجتماعي وهو مستوى أدنى من الاندماج يقوم على مواءمة المهاجرين لأنفسهم مع البيئة الاجتماعية الجديدة دون الحاجة إلى تغيير كبير في نمط حياتهم، وهكذا يكون معظم المهاجرين كمن يعيشون بأجسادهم في المدينة بينما طريقة تفكيرهم لا تزال في الأرياف.
- ❖ على الرغم من التطورات التي طرأت على الريف بشكل عام وتحسن مستوى الخدمات فيه إلا أنه لازال في معظمه طاردا للسكان، فقد ارتفع حجم تدفقات الهجرة منه خلال العشرة سنوات السابقة للتعداد ٢٠٠٤ (٤٧ ألف مهاجر)، مقارنة بالعشرة أعوام السابقة للتعداد ١٩٩٤ (٣ آلاف مهاجر).
- ❖ حدثت أكبر حركة نشطة للسكان في محافظتي ريف دمشق و دمشق.
- ❖ تأتي محافظة ريف دمشق في المرتبة الأولى بين المحافظات الجاذبة للسكان، وقد بلغ معدل صافي الهجرة (٢٢,٤% في عام ١٩٩٤ و ٢١% في عام ٢٠٠٤)، أما السبب في ذلك فيعود إلى قربها من محافظة دمشق، التي احتلت بدورها المرتبة الأولى من بين المحافظات الطاردة للسكان خلال الفترتين المدروستين بسبب الزيادة العالية بالكثافة السكانية، وما ترتب عنها من ضغوط مختلفة.
- ❖ هناك تحولات طرأت على بعض المحافظات خلال العشر سنوات السابقة للتعداد ٢٠٠٤، حيث تحولت محافظة اللاذقية من محافظة نوعا ما جاذبة إلى محافظة أكثر جذبا للسكان، بينما تبدل موقع محافظة أخرى من جاذبة إلى طاردة وهي محافظة الحسكة. وأصبحت كل من (حماد وطرطوس وإدلب وحلب ودير الزور ودرعا) نوعا ما مستقرة سكانيا.

على التوالي للذكور، ويعود السبب إلى وجود أسباب قد تنفرد بها المرأة عن الرجل مثل الالتحاق بالزوج (القرين) أو بباقي أفراد الأسرة. أما نسبة الشباب من مجموع غير المهاجرين فبقيت متساوية تقريبا بين الذكور و الإناث سواء خلال السنوات السابقة للتعداد ١٩٩٤ حيث بلغت (٣٤,٢%) أو ما قبل ٢٠٠٤ حيث بلغت (٣٦,٨%). وبشكل عام يلاحظ من الجدول (٤) لتعدادي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، أن الفئة العمرية المعرضة للهجرة تمتد لدى الذكور حتى العمر ٤٤ عاما بينما تتركز للإناث في الأعمار ما قبل ٣٥ عاما، الأمر الذي قد يؤكد نمط الهجرة الأسرية وتجمع أفراد الأسرة في مكان واحد من أجل الاستقرار.

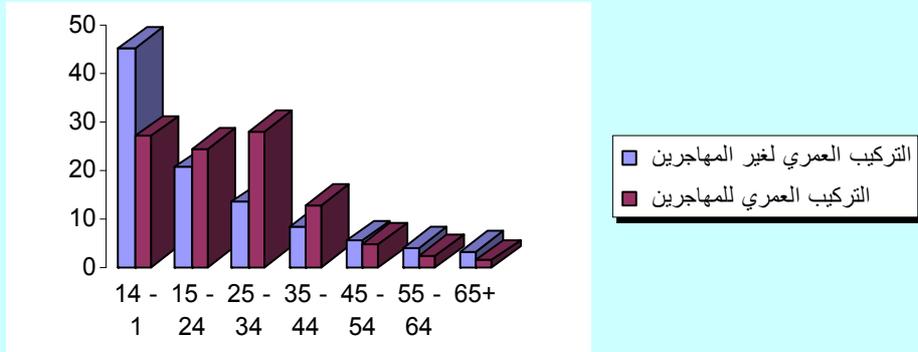
إن ارتفاع عدد المهاجرين من فئة الشباب قياسا بالفئات العمرية الأكبر، يؤدي إلى عرض عمالة كبير في المدن وتفرغ للطاقت في الريف، ويحدث بالتأكد تغيرات جوهرية في التركيب العمري والاجتماعي والاقتصادي، فقد تكون غير مرغوبة في كلا المجتمعين (الريف و المدينة) الطارد والجاذب للسكان على حد سواء، إذا لم تتم مبادرة إلى معالجة الآثار و الانعكاسات الناتجة عن هذه الهجرة فيها.

كما تشكل الفئة العمرية (١ - ١٤) سنة من بين فئات المهاجرين نسبة مرتفعة (٢٧%) في عام ١٩٩٤ و (٢٦%) في عام ٢٠٠٤، والهجرة في هذه الفئة تأخذ شكل الهجرة الأسرية لصغر أعمار الأفراد الواقعين في هذه الفئة العمرية فهم لا يملكون قرار الهجرة. إلا أنه مع تقدم السن نلاحظ صورة أخرى، إذ نلاحظ تراجع في نسبة المهاجرين مع تقدم العمر لدى الجنسين، وارتفاعها لدى الذكور نسبة إلى الإناث.

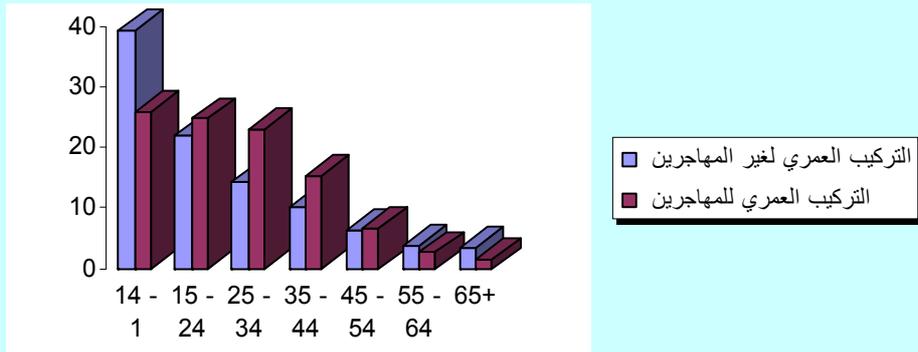
جدول رقم (٤) التركيب العمري والنوعي للمهاجرين وغير المهاجرين خلال العشر سنوات السابقة للتعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ (الأرقام نسب مئوية)												
الفئات العمرية	تعداد ٢٠٠٤						تعداد ١٩٩٤					
	المجموع		إناث		ذكور		المجموع		إناث		ذكور	
	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر
١ - ١٤	39.6	26.0	39.4	25.9	39.8	25.9	45.4	27.0	45.1	26.6	45.5	27.3
15 - 24	22.2	24.8	22.2	26.2	22.1	23.3	20.6	24.3	20.7	26.8	20.5	21.7
25 - 34	14.4	23.1	14.6	24.7	14.3	21.7	13.3	27.9	13.5	29.1	13.2	26.7
35 - 44	10.2	15.4	10.4	13.9	10.1	16.9	8.4	12.6	8.5	10.4	8.4	14.6
45 - 54	6.4	6.7	6.4	5.8	6.4	7.6	5.3	4.8	5.4	4.0	5.2	5.6
55 - 64	3.7	2.6	3.7	2.1	3.7	2.9	3.9	2.4	3.9	2.0	4.0	2.8
65+	3.3	1.5	3.3	1.4	3.4	1.6	3.0	1.3	2.8	1.2	3.2	1.3
المجموع (%)	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع (ألف نسمة)	١٧٤٩٦	٣٣١	٨٥١٨	١٦٠	٨٩٧٨	١٧١	١٣٢٣٧	٣٥٤	٦٤٦٧	١٧٣	٦٧٧٠	١٨١

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء

الشكل (4 - أ) التركيب العمري للمهاجرين وغير المهاجرين - للتعداد 1994



الشكل (4 - ب) التركيب العمري للمهاجرين وغير المهاجرين - للتعداد 2004



٣ - ٣ الخصائص الاجتماعية:

٣ - ٣ - ١ التركيب الزواجي:

تشير نتائج التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ إلى انخفاض نسبة العزوبة بشكل كبير بين أوساط المهاجرين خلال فترة ما قبل التعداد ١٩٩٤ و خلال العشر سنوات السابقة للتعداد ٢٠٠٤ عن مستواها بين غير المهاجرين، وبالمقابل كانت نسبة المتزوجين أعلى بين المهاجرين عن مستواها بين غير المهاجرين. فقد بلغت نسبة العزوبة عند المهاجرين (٢٥%) في تعداد ١٩٩٤ مقابل (٣٧,٧%) عند غير المهاجرين، وبلغت هذه النسبة في تعداد ٢٠٠٤ (٣٢,٩%) عند المهاجرين مقابل (٣٩,٥%) عند غير المهاجرين.

كما ارتفع مستوى نسبة العزوبة بين المهاجرين من (٢٥%) وفقاً لتعداد ١٩٩٤ إلى (٣٢,٩%) وفقاً لتعداد ٢٠٠٤، وكانت هذه النسبة أعلى بين الرجال عن مستواها بين النساء وفق نتائج التعدادين، كما هو موضح في الجدول (٥). ولقد تباين التركيب الزواجي على مستوى الجنس بين المهاجرين وغير المهاجرين سواء خلال العشر

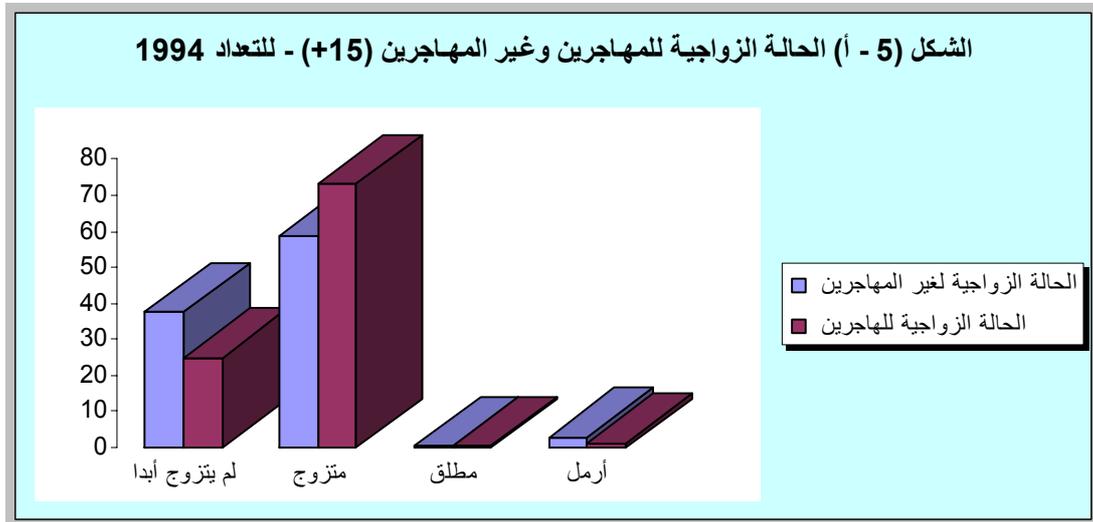
سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤ أو خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤، حيث ارتفعت نسبة العزوبية بين النساء و الرجال المهاجرين خلال الفترة السابقة لتعداد ٢٠٠٤ عن مستواها قبل ذلك.

من جهة أخرى، الذي يقدم على الزواج من بين المهاجرين هو المهاجر الذي مضى وقتا طويلا على هجرته وليس من قام بالهجرة حديثا، بدافع الاستقرار ورغبته في التخلص من شعور الاغتراب الذي يعاني منه المهاجرون غالبا، لذلك إن ارتفاع نسبة الزواج بين المهاجرين، هو مؤشر على أن معظم المهاجرين هم ممن أمضوا وقتا طويلا على هجرتهم، وإن كانت هذه النسبة أعلى بين النساء عن مستواها بين الرجال، رغم أن مستواها أنخفض خلال العشر سنوات الفاصلة بين التعدادين، مقارنة عما كانت عليه قبل تعداد ١٩٩٤، من (٧٣%) إلى (٦٥,٢%).

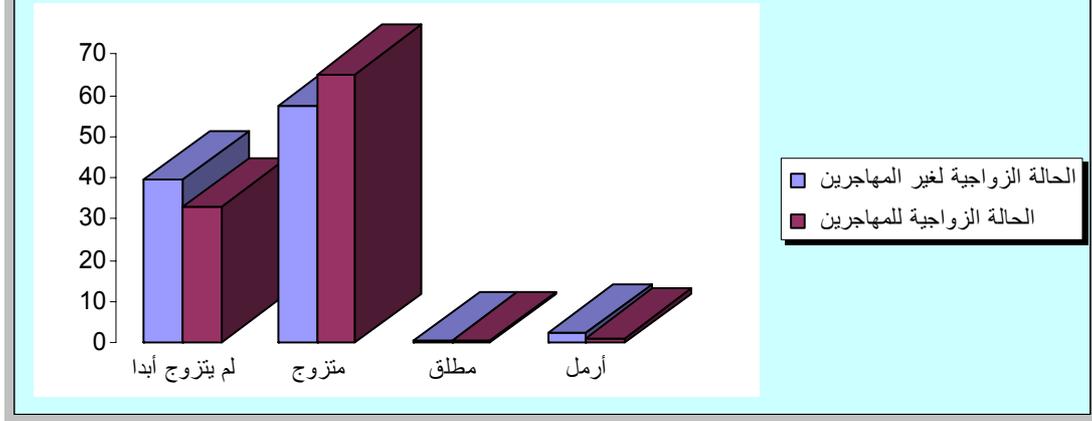
أما المطلقين و الأرمال فكانت نسبتهم ضئيلة عند المهاجرين وغير المهاجرين، حيث لم تتجاوز (٣,٤%).

جدول رقم (٥) الحالة الزوجية للمهاجرين وغير المهاجرين (+١٥) للتعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ و حسب الجنس (الأرقام نسب مئوية)												
الحالة الزوجية	تعداد ٢٠٠٤						تعداد ١٩٩٤					
	المجموع		إناث		ذكور		المجموع		إناث		ذكور	
	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	
لم يتزوج أبدا	٣٩,٥	٣٢,٩	٣٤,٤	٢٦,٣	٤٤,٤	٣٩,١	37.7	25	32	١٧,٥	43.3	32.4
متزوج	57.6	65.2	60.7	٧٠,٧	54.5	٦٠,١	58.8	٧٣	62	٧٩,٤	55.7	66.8
مطلق	0.4	0.5	0.6	0.8	0.2	0.3	0.5	0.5	0.7	0.7	0.3	0.3
أرمل	2.3	1.1	4.1	2	0.5	0.2	2.9	1.3	5.1	2.3	0.7	0.3
غير مبين	0.3	0.2	0.2	0.2	0.4	0.3	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2
المجموع (%)	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
المجموع (ألف نسمة)	١٠٥٦٥	٢٤٦	٥١٥٩	١١٩	٥٤٠٦	١٢٧	7267	٢٥٩	3581	١٢٨	3686	١٣١

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء



الشكل (5-ب) الحالة الزوجية للمهاجرين وغير المهاجرين (+15) - للتعداد 2004



٣ - ٣ - الحالة التعليمية:

يستدل من نتائج التعدادين الجدول (٦)، أن المستوى التعليمي للمهاجرين بصفة عامة أعلى مما هو عليه عند غير المهاجرين، سواء خلال السنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤ أو تلك السابقة لتعداد ٢٠٠٤، وخاصة ممن يحملون منهم شهادات المعاهد المتوسطة أو الجامعية. فقد بلغت نسبة حملة هذه الشهادات وفق تعداد ٢٠٠٤ (١١,٨%) عند المهاجرين مقابل (٧,٥%) عند غير المهاجرين، بينما كانت هذه النسبة وفق تعداد ١٩٩٤ (١١,١%) عند المهاجرين مقابل (٥,٢%) عند غير المهاجرين. ويعود ارتفاع المستوى التعليمي عند المهاجرين لأسباب موضوعية وذاتية معا، إذ غالبا ما يضطر كثير من الأفراد أن يستقروا في المكان الذي تعلموا فيه ليعيشوا حياتهم ويمارسوا نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى فإن التحصيل العلمي يوجد حافزا للمهاجرين نظرا لقدرتهم الأكبر من سواهم على التعامل مع الظروف الجديدة وكذلك فإن الحاصلين على مؤهلات جامعية غالبا لا يجدون فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية في مكان الأصل نظرا للضيق النسبي لسوق العمل فيها خاصة إذا كانت هذه المناطق ذات طابع اقتصادي تقليدي.

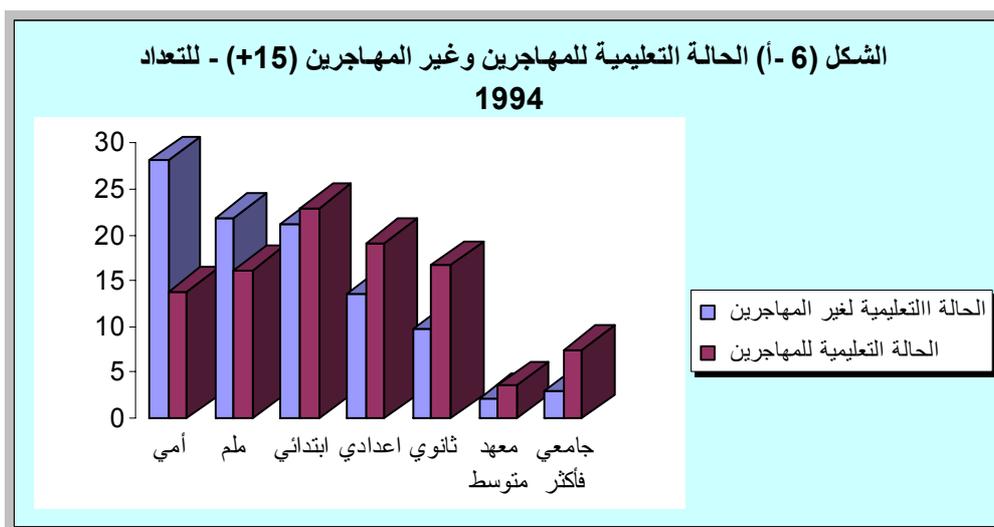
ويبدو أن انخفاض نسبة المهاجرين من حملة الشهادات الجامعية في فترة ما بين التعدادين (٦,٦%) مقارنة بمستواها في الفترة السابقة للتعداد ١٩٩٤ (٧,٥%)، يعود إلى الجهود المبذولة لإعادة توزيع مشروعات التنمية بشكل متوازن بين جميع المناطق، وبالتالي اتساع فرص العمل المتاحة لهم في مكان إقامتهم الأصلية.

أما نسبة الأمية فإنها انخفضت قليلا عند المهاجرين وكثيرا عند غير المهاجرين وفق نتائج تعداد ٢٠٠٤ (٨,٣% للمهاجرين و١٨,٩% لغير المهاجرين) عن مستواها قبل ذلك (١٣,٨% للمهاجرين و٢٨,١% لغير المهاجرين) وهؤلاء المهاجرون هم من العمال العاديين الذين يبحثون عن فرص عمل لا تتطلب معرفة القراءة والكتابة.

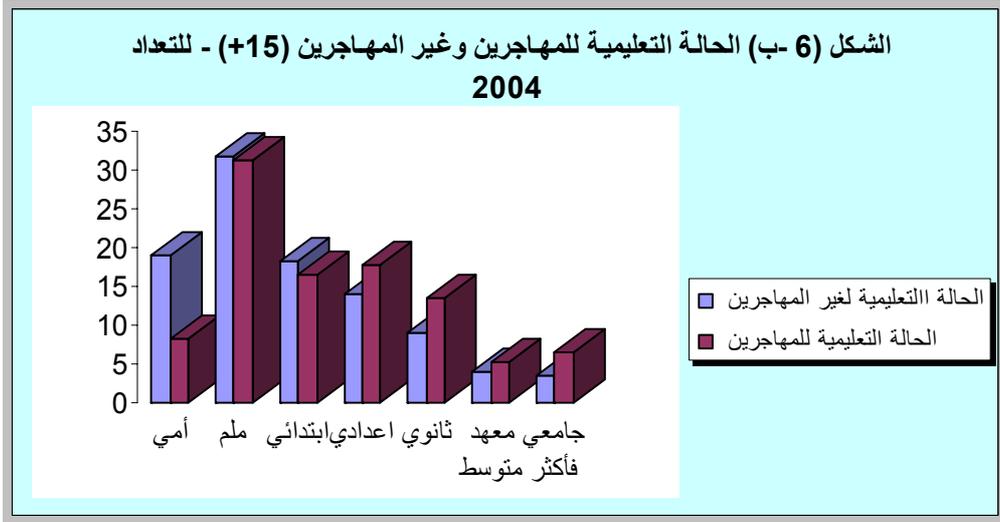
وبينت النتائج أيضا، أن المستوى التعليمي للمرأة عموما سواء عند المهاجرات أو غير المهاجرات مازال أدنى من المستوى التعليمي للرجال المهاجرين أو غير المهاجرين. فقد بلغت نسبة الأمية عند النساء المهاجرات خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ (١٠,٩%) مقابل (٥,٩%) عند الرجال المهاجرين، وهي أدنى كثيرا من مستواها لدى النساء والرجال غير المهاجرين (٢٥,٨% للنساء و١٢,٣% للرجال، وقد تقلصت الفجوة في نسبة الأمية بين النساء والرجال المهاجرين خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ (٥%) عما كانت عليه عند المهاجرين قبل ذلك (١٢,٤%). كما تقلصت هذه الفجوة عند غير المهاجرين (١٣,٥%) لتعداد ٢٠٠٤ مقابل (٢٥%) لتعداد ١٩٩٤.

جدول رقم (٦) التركيب التعليمي للمهاجرين وغير المهاجرين (+١٥) وحسب الجنس خلال التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ (الأرقام نسب مئوية)												
تعداد ٢٠٠٤						تعداد ١٩٩٤						الفئات العمرية
المجموع		إناث		ذكور		المجموع		إناث		ذكور		
غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	
18.9	8.3	25.8	10.9	12.3	5.9	28.1	13.8	40.8	20	15.8	7.6	أمي
31.7	31.3	29.9	31.7	33.4	31	21.9	16.2	18.3	16.8	25.5	15.5	ملم
18.3	16.6	16.5	16	20.1	17.1	21.3	22.9	18.1	22.5	24.4	23.3	ابتدائي
14	17.8	12.8	17.4	15	18.1	13.6	19.1	11.6	17.8	15.5	20.3	اعدادي
8.9	13.6	8	12.6	9.8	14.6	9.7	16.7	7.8	15	11.5	18.3	ثانوي
4.1	5.2	4.1	6.6	4.1	4	2.2	3.6	1.8	4	2.5	3.1	معهد متوسط
3.4	6.6	2.2	4.3	4.5	8.9	3	7.5	1.6	3.7	4.5	11.2	جامعي فأكثر
0.6	0.5	0.6	0.5	0.7	0.6	0.2	0.4	0.1	0.2	0.2	0.6	غير مبين
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)
١٠٥٦٥	٢٨٦	٥١٥٩	١٣٨	٥٤٠٦	١٤٨	7267	259	3581	128	3686	131	المجموع (ألف نسمة)

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء



الشكل (6-ب) الحالة التعليمية للمهاجرين وغير المهاجرين (+15) - للتعداد 2004



٣ - ٤ الخصائص الاقتصادية:

٣ - ٤ - ١ التركيب المهني للمهاجرين المشتغلين (+١٥):

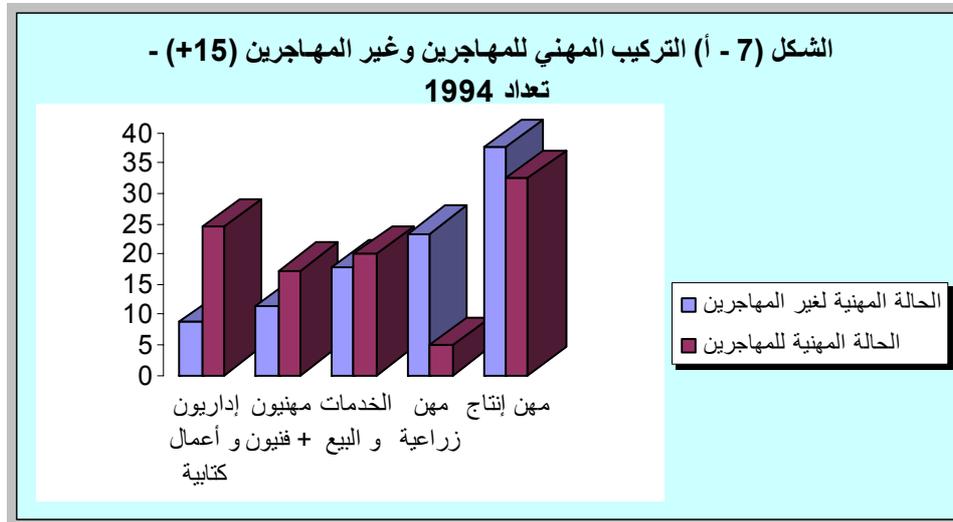
تبين نتائج التعدادين العامين للسكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، وكما هو موضح في الجدول (٧)، أنه لا يوجد حراك مهني كبير وواضح في التركيب المهني للمهاجرين وغير المهاجرين خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ مقارنة بالعشر سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤، فقد شغلت مهن الإنتاج تليها الأعمال الكتابية والإداريون ثم أعمال الخدمات والبيع على الترتيب المواقع الثلاثة الأولى من حيث الحجم النسبي للمشتغلين المهاجرين خلال الفترتين المذكورتين، أما بالنسبة لغير المهاجرين فقد شغلت مهن الإنتاج تليها المهن الزراعية ثم أعمال الخدمات والبيع على الترتيب المواقع الثلاثة الأولى من حيث الحجم النسبي للمشتغلين الغير مهاجرين (+١٥) خلال الفترتين المدروستين.

يبدو أن أكثر المهاجرين عملوا بالدرجة الأولى كعمال عاديين في مهن إنتاجية (كالصناعة وخاصة التحويلية منها) القائمة في أطراف المدن الكبرى، ثم عمل الذين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع منهم في الأعمال الإدارية و الكتابية، وعمل الآخرون كباعة متجولون.

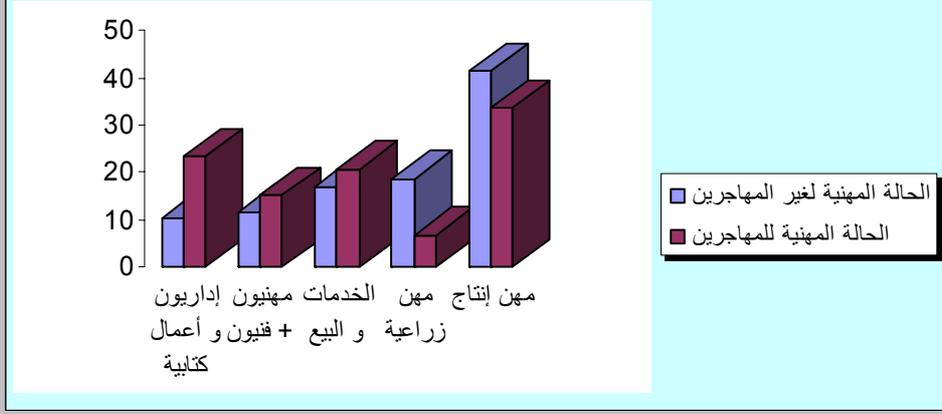
ولقد تباين التركيب المهني للمشتغلين المهاجرين بين الذكور و الإناث حيث عمل أكثر الرجال المهاجرين في تلك المهن، في حين تركز عمل النساء المهاجرات في الأعمال الاختصاصية والفنية وكذلك في الأعمال الزراعية، مع ملاحظة انخفاض نسبة العاملات في المهن الاختصاصية والفنية خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ عن مستواها قبل عام ١٩٩٤ أي انخفضت من (٥٦%) إلى (٢٠,٥%)، ويبدو أن سبب هذا الانخفاض يعود لتوفر فرص العمل لهن في مكان إقامتهن الأصلي في هذه الفترة، نتيجة إعادة توزيع مشروعات التنمية بشكل متوازن بين جميع المناطق، وملاحظة ارتفاع نسبة العاملات في المهن الزراعية في تعداد ٢٠٠٤ عن مستواها قبل عام ١٩٩٤ أي ارتفعت من (٥,٣%) إلى (١٢%). ويلاحظ تركز غير المهاجرين في مهن الزراعة أكثر مما هو ملاحظ بين المهاجرين وهو أكثر بروزا في بيانات تعداد ١٩٩٤ مقارنة بتعداد ٢٠٠٤.

جدول رقم (٧) التركيب المهني للمهاجرين وغير المهاجرين المشتغلين (+١٥) وحسب الجنس خلال العشر سنوات السابقة لكل من التعدادين ٢٠٠٤ و ١٩٩٤ (الأرقام نسب مئوية)												
تعداد ٢٠٠٤						تعداد ١٩٩٤						المهنة
المجموع		إناث		ذكور		المجموع		إناث		ذكور		
غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	
١٠.٤	٢٣.٤	٢٥.٨	٢٢.٥	٩.٨	٢٣.٦	8.8	24.5	10.7	١٧.٣	8.5	٢٧.٥	إداريون و أعمال كتابية
11.7	15.1	29.9	٤٢.٥	7.7	٨.٩	11.4	17.3	37.4	56	8	٩.١	مهنيون + فنيون
17	٢٠.٧	16.5	٨.٩	18.5	23.4	17.8	20	7.3	7.7	19.2	٢١.٥	الخدمات و البيع
18.7	6.7	12.8	١٢	17.2	5.5	23.4	5	28.8	5.3	22.6	5.2	مهن زراعية
41.4	33.6	8	13.6	46.1	38.1	37.7	32.5	14.9	13.3	40.8	36.1	مهن إنتاج
0.8	0.4	4.1	٠.٥	0.7	0.4	0.9	0.7	0.9	0.4	0.9	0.6	غير مبين
١٠٠	100	١٠٠	100	١٠٠	100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)
٤٢٢٥	120	٥٩٠	22	٣٦٣٥	٩٨	3182	129	372	20	2810	109	المجموع (الف نسمة)

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء



الشكل (7 - ب) التركيب المهني للمهاجرين وغير المهاجرين (+15) -
تعداد 2004



٣ - ٤ - ٢ التركيب حسب النشاط الاقتصادي للمهاجرين المشتغلين (+15):

يبين الجدول (٨)، أنه قد طرأت تغيرات طفيفة على تركيب المشتغلين المهاجرين حسب النشاط الاقتصادي خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ مقارنة بالعشر سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤. فقد شغل نشاط الخدمات يليه نشاط البناء و التشييد ثم نشاط الصناعة على الترتيب المواقع الثلاثة الأولى من حيث الحجم النسبي للمشتغلين المهاجرين (+15) خلال فترة ما قبل عام ١٩٩٤ (٥٠,٣%، ١٣%، ١٢,٤% على التوالي)، مقابل نشاط الخدمات يليه البناء والتشييد ثم في المرتبة الثالثة يأتي نشاطي الفنادق والمطاعم وبنسبة قريبة جدا منه نشاط الصناعة خلال فترة ما قبل عام ٢٠٠٤ (٦,٧%، ١٣,٣%، ١٢,٤%، ١٢,٣% على التوالي).

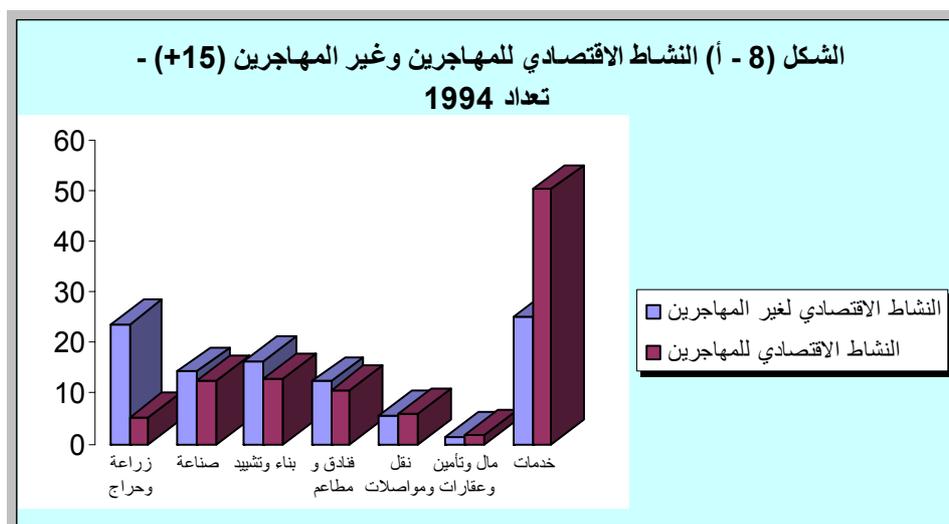
ومن جهة أخرى حدثت تغيرات طفيفة أيضا على تركيب المشتغلين غير المهاجرين حسب النشاط الاقتصادي خلال العشر سنوات السابقة للتعداد ٢٠٠٤ مقارنة بالعشر سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤. فقد شغل نشاط الخدمات يليه نشاط الزراعة والحراج ثم نشاط البناء والتشييد على الترتيب المواقع الثلاثة الأولى من حيث الحجم النسبي للمشتغلين غير المهاجرين (+15) خلال فترة ما قبل عام ١٩٩٤، مقابل نشاط الخدمات يليه البناء والتشييد ثم الزراعة والحراج خلال فترة ما قبل عام ٢٠٠٤.

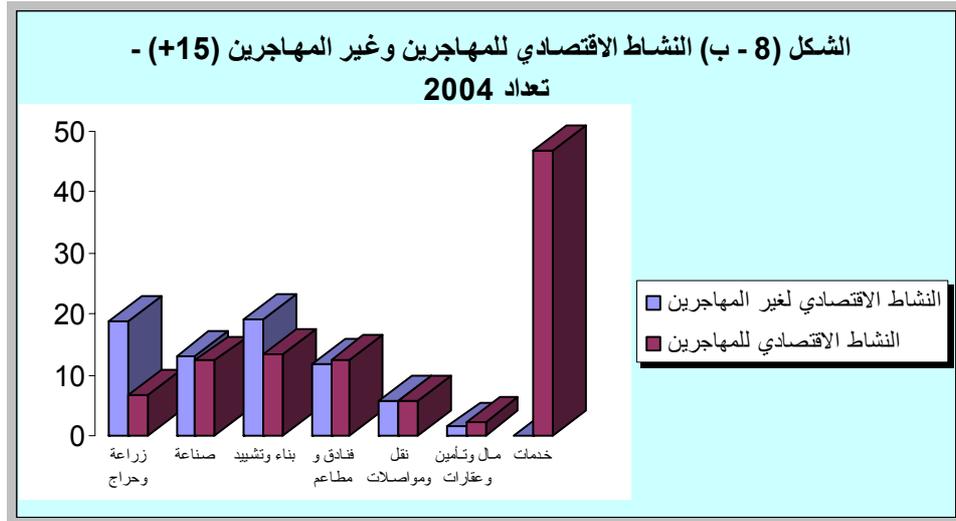
ويتبين من ذلك أن نشاط الخدمات مازال يحتل المرتبة الأولى لدى المشتغلين المهاجرين وغير المهاجرين.

وبينت النتائج وجود تباين ملحوظ في تركيب المشتغلين بين المهاجرين وغير المهاجرين. فعلى مستوى الجنس فنجد أن أكثر النساء المهاجرات يعملن في النشاط الخدمي يليه في المرتبة الثانية النشاط الصناعي ثم النشاط الزراعي من حيث الحجم النسبي خلال فترة ما قبل عام ١٩٩٤ (٩١,٢%)، وبقي نشاط الخدمات يشغل المرتبة الأولى بالنسبة للنساء المهاجرات المشتغلات يليه النشاط الزراعي في المرتبة الثانية، ثم الصناعة في المرتبة الثالثة من حيث الحجم النسبي خلال فترة ما قبل عام ٢٠٠٤ (٩١%)، مع ملاحظة ارتفاع نسبة المشتغلات المهاجرات في نشاط الزراعة والحراج بشكل كبير من (٥,٤%) في تعداد ١٩٩٤ إلى (١٢,١%) في تعداد ٢٠٠٤ وذلك على حساب انخفاض نسبتهم في نشاطي الخدمات والصناعة بين التعدادين. أما بالنسبة للنساء غير المهاجرات فكانت النسبة العظمى منهن يعملن في نشاطي الخدمات والزراعة والحراج خلال ما قبل عام ١٩٩٤ (٧٧%)، وبنسبة أعلى بقين يعملن في هذين النشاطين خلال فترة ما قبل عام ٢٠٠٤ (٨١,٨%)، وتراجع نسبة المشتغلات غير المهاجرات في نشاط الصناعة بشكل كبير من (١٤,٢%) في تعداد ١٩٩٤ إلى (٧,٣%) في تعداد ٢٠٠٤.

جدول رقم (٨) النشاط الاقتصادي للمهاجرين وغير المهاجرين المشتغلين (+١٥) للتعدين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ و حسب الجنس (الأرقام نسب مئوية)												
تعداد ٢٠٠٤						تعداد ١٩٩٤						النشاط الاقتصادي
المجموع		إناث		ذكور		المجموع		إناث		ذكور		
غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	
١٨,٨	٦,٨	٢٧,٨	١٢,١	١٧,٤	٥,٦	٢٣,٧	٥,٣	٢٨,٨	٥,٤	٢٣	٥,٣	زراعة وحراج
١٣,١	١٢,٣	٧,٣	١١	١٤	١٢,٦	١٤,٣	١٢,٤	١٤,٢	١٣,٨	١٤,٣	١٢,١	صناعة
١٩,٢	١٣,٣	٤,٤	٢,٤	٢١,٦	١٥,٨	١٦,٤	١٣	٢,١	٢	١٨,٣	١٥	بناء وتشبيد
١١,٧	١٢,٤	٢,٩	٣,١	١٣,٢	١٤,٥	١٢,٣	١٠,٦	٢,٨	٣,١	١٣,٦	١٢	فنادق و مطاعم
٥,٨	٥,٧	٠,٩	٠,٧	٦,٦	٦,٨	٥,٧	٦	١,٤	١,٥	٦,٣	٦,٨	نقل ومواصلات
١,٥	٢,٣	١,٦	٢,٢	١,٥	٢,٤	١,٤	١,٩	١,٦	١,٧	١,٤	١,٩	مال وتأمين وعقارات
٢٨,٩	٤٦,٧	٥٤	٦٧,٩	٢٤,٨	٤١,٤	٢٥,٢	٥٠,٣	٤٨,٢	٧٢	٢٢,٢	٤٦,٢	خدمات
٠,٩	٠,٥	١,٣	٠,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٩	٠,٦	١	٠,٤	٠,٩	٠,٦	غير مبيّن
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع (%)
٤٢٢٥	١٢٠	٥٩٠	٢٢	٣٥٣٥	٩٨	٣١٨٢	١٢٩	٣٧٢	٢٠	٢٨١٠	١٠٩	المجموع (ألف نسمة)

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء





٣ - ٤ - ٣ التركيب حسب الحالة العملية للمهاجرين المشتغلين (+١٥):

يبين الجدول (٩) أن العاملين بأجر يشغلون المرتبة الأولى من حيث الحجم النسبي للمهاجرين وغير المهاجرين المشتغلين سواء خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ أو خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤. يليهم العاملون لحسابهم بالمرتبة الثانية مع ملاحظة تحسن في نسبتهم من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤ بالنسبة للمهاجرين، ثم أصحاب الأعمال بالمرتبة الثالثة، وأخيرا العاملون لدى أسرهم أو الغير دون أجر في المرتبة الرابعة.

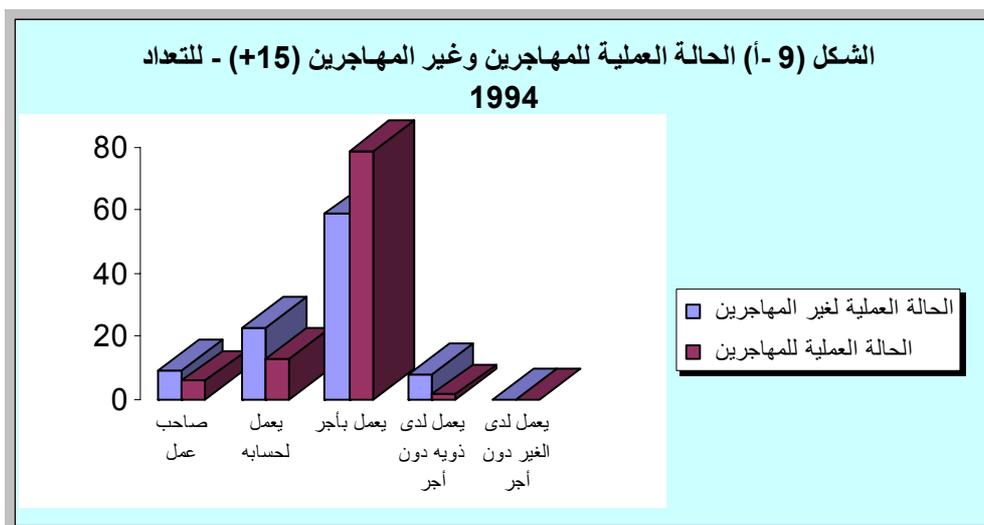
وتركزت هذه العمالة بأجر في عمالة الدولة بالنسبة للمهاجرين المشتغلين، حيث لعب القطاع العام أو الحكومي الدور الأساسي في جذب المهاجرين للعمل فيه على حساب القطاع الخاص وذلك في فترة ما قبل ١٩٩٤، وتوزعت نسبة المهاجرين المشتغلين (+١٥) إلى (٥٧,٢%) للقطاع العام و(٤١,٤%) للقطاع الخاص، إلا أن ذلك تغير نوعا ما حيث بدأ يتحسن القطاع الخاص في جذب المهاجرين للعمل فيه خلال الفترة الواقعة بين التعدادين ١٩٩٤ و٢٠٠٤ على حساب القطاع العام، فتوزعت نسبة المهاجرين المشتغلين (+١٥) إلى (٤٤,٤%) للقطاع العام و(٤٩,٣%) للقطاع الخاص. في حين نجد الأمر معكوس تماما بالنسبة للمشتغلين غير المهاجرين اللذين توزعت نسبتهم بين القطاع الحكومي أو العام والقطاع الخاص في فترة ما قبل ١٩٩٤ (٣٣,٦% عام و ٦٣,٦% خاص)، مقابل (٢٨,٤% عام و ٥٢,٢% خاص) في فترة ما قبل ٢٠٠٤.

وقد شكلت النساء المشتغلات دون أجر نسبة هامة من إجمالي عدد المشتغلات غير المهاجرات خلال الفترتين المدروستين (١٩,٢% و ١٩,٤%) على التوالي، وهي أعلى بكثير من مستواها عند النساء المشتغلات المهاجرات (٢,٨% و ٤,٨%) على التوالي.

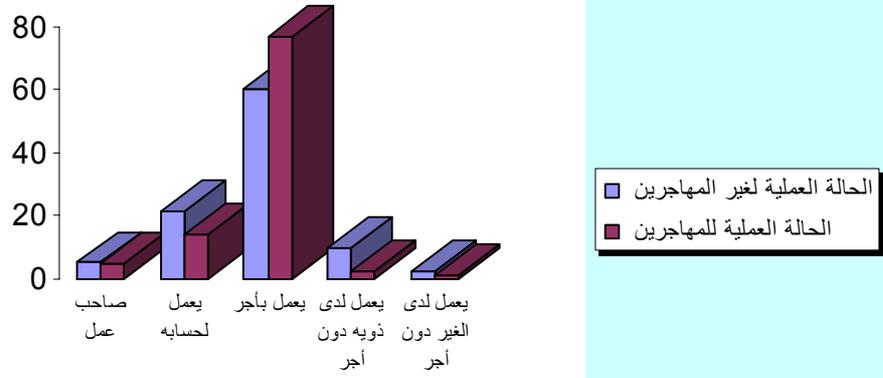
وبشكل عام فرغم أن غالبية قوة العمل ممن يعملون بأجر، إلا أن هذه النسبة أكثر بين المهاجرين مقارنة بالمقيمين. وفي المقابل فإن نسبة أصحاب الأعمال بين المقيمين أعلى منها بين المهاجرين، وهذا أمر طبيعي حيث إن امتلاك الأعمال في مكان الإقامة قد يكون من الأسباب التي تحول دون الهجرة خاصة في حال أن هذه الأعمال ناجحة ومستقرة.

جدول رقم (٩) الحالة العملية للمهاجرين وغير المهاجرين المشتغلين (+١٥) للتعدين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ و حسب الجنس (الأرقام نسب مئوية)												
تعداد ٢٠٠٤						تعداد ١٩٩٤						الحالة العملية
المجموع		إناث		ذكور		المجموع		إناث		ذكور		
غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	غير مهاجر	مهاجر	
٥,٣	٤,٩	١,٨	1.٧	٥,٨	٥,٦	٩,١	٥,٩	٢,٨	1.٦	٩,٩	٦,٨	صاحب عمل
٢١,٦	١٤,٣	٩,٢	5.٣	٢٣,٦	١٦,٣	٢٢,٧	١٢,٩	1١,٤	٥,٦	٢٤,٢	١٤,٣	يعمل لحسابه
٦٠,٥	٧٦,٨	٦٩,٣	8٨.0	٥٩,١	٧٤,٣	٥٨,٧	٧٨,٩	٦٥,٦	٨٩,٥	٥٧,٨	٧٦,٩	يعمل بأجر
١٠	2.4	١٧,٦	3.٩	٨,٧	2.1	٨,١	1.6	١٩	2.6	٦,٩	1.4	يعمل لدى ذويه دون أجر
٢,٥	1.٤	١,٨	٠,٩	٢,٦	1.٥	٠,٢	0.1	٠,٢	0.2	٠,٢	0.1	يعمل لدى الغير دون أجر
٠,٢	0.١	٠,٣	0.٢	٠,٢	0.١	1	0.٥	1	0.٥	1	0.٥	غير مبين
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع (%)
٤٢٢٥	12٠	٥٩٠	2٢	٣٥٣٥	٩٨	3182	1٢٩	372	2٠	2810	1٠٩	المجموع (ألف نسمة)

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ - المكتب المركزي للإحصاء



الشكل (9-ب) الحالة العملية للمهاجرين وغير المهاجرين (+15) - للتعداد
2004



الخلاصة

- ❖ يتركز المهاجرون في الفئات العمرية الشابة، أي في الفئة العمرية (١٥ - ٣٤) سنة للإناث والأعمار (١٥ - ٤٤) سنة للذكور، وقد انخفضت نسبتهم خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، بسبب افتتاح جامعات وبعض الكليات والمعاهد المتوسطة بشكل متوازن بين المحافظات خلال فترة التسعينيات، أدى ذلك إلى تراجع عدد المهاجرين بهدف التحصيل التعليمي العالي.
- ❖ تقلص التباين في التركيب العمري بين المهاجرين وغير المهاجرين في العشرة أعوام السابقة لتعداد ٢٠٠٤.
- ❖ على مستوى المجموع الإجمالي كانت نسبة الرجال المهاجرين هي أعلى من نسبة النساء المهاجرات سواء في فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤ أو خلال الفترة الواقعة بين التعدادين.
- ❖ فافت نسبة الإناث الشابات المهاجرات اللواتي تراوحت أعمارهن بين (١٥ - ٣٤) سنة نسبة المهاجرين الشباب، سواء في فترة ما قبل عام ١٩٩٤ أو خلال الفترة الواقعة بين التعدادين، ويعود السبب إلى وجود أسباب قد ترتبط بالمرأة دون الرجل مثل الالتحاق بالزوج (القرين) أو بباقي أفراد الأسرة.
- ❖ كان المستوى التعليمي للمهاجرين بشكل عام أعلى من مستواه عند غير المهاجرين، سواء في فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤ أو خلال الفترة الواقعة بين التعدادين، وخاصة ممن يحملون شهادات المعاهد المتوسطة أو الجامعية.
- ❖ مازالت الفجوة في نسبة الأمية كبيرة بين النساء والرجال المهاجرين وغير المهاجرين، في فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤، حيث بلغت هذه النسبة عند النساء المهاجرات حوالي ثلاثة أمثال نسبتها عند الذكور، وتقلصت هذه الفجوة خلال الفترة الواقعة بين التعدادين عما كانت عليه في فترة ما قبل عام ١٩٩٤، كما تقلصت فجوة نسبة الأمية بين النساء و الرجال أيضا عند غير المهاجرين.
- ❖ كانت نسبة العزوبة أدنى بين أوساط المهاجرين عن مستواها عند غير الهاجرين سواء في فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤ أو خلال الفترة الواقعة بين التعدادين.
- ❖ كانت نسبة النساء المتزوجات أعلى من مستواها عند الرجال، رغم انخفاضها خلال الفترة الواقعة بين التعدادين مقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٩٤.
- ❖ تبين نتائج التعدادين أنه لا يوجد حراك مهني كبير وواضح في التركيب المهني للمهاجرين وغير المهاجرين خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ مقارنة بالعشر سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤. مع وجود تركيز أكبر في المهن الزراعية بين غير المهاجرين مقارنة بالمهاجرين.
- ❖ طرأت تغيرات طفيفة على تركيب المشتغلين المهاجرين وغير المهاجرين حسب النشاط الاقتصادي خلال العشر سنوات السابقة لتعداد ٢٠٠٤ مقارنة بالعشر سنوات السابقة لتعداد ١٩٩٤.
- ❖ شغل نشاط الخدمات الموقع الأول من حيث الحجم النسبي عند المشتغلين المهاجرين وغير المهاجرين سواء في فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤ أو خلال الفترة الواقعة بين التعدادين. وكانت نسبة المشتغلين في هذا القطاع بين المهاجرين أعلى من نظيرتها بين المقيمين.
- ❖ أن أكثر النساء المهاجرات يعملن في النشاط الخدمي سواء في فترة ما قبل تعداد ١٩٩٤ أو خلال الفترة

وبشكل عام يمكن أن نخلص من هذه الدراسة إلى أن التراجع في معدلات واتجاهات الهجرة الداخلية في سورية حسب ما رصدتها التعدادات (١٩٩٤ و ٢٠٠٤) قد يشير إلى أن توزيع التنمية على المناطق الإدارية المختلفة أصبح أفضل من ذي قبل بحيث عممت منافع التنمية الأمر الذي قلل من الفجوات بين المراكز الحضرية الرئيسية والمناطق الأخرى وأزال كثيرا من الأسباب التي كانت تؤدي للهجرة في السابق.

التوصيات

١. وضع البرامج والخطط واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للعمل على تحقيق التوازن الديموغرافي والجغرافي مع الإمكانيات والطاقت الاقتصادية في المحافظات المختلفة، كخطوة لا بد منها لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد، وتحسن مستوى المعاشي للسكان.
٢. وضع ضوابط قانونية وإدارية للهجرة وذلك بغرض التنظيم وتحسين الفائدة من جهة، وتقليل المخاطر الناجمة عن عدم التوازن السكاني (الكثافة) وما ينجم عنها من مدن عشوائية (غير منظمة) ومشاكل لكل فئات المجتمع من جهة أخرى.
٣. أن يكون هناك إدماج مبرمج للمهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة، ذلك لتجاوز مشكلة ما يسمى بصدمة المدينة.
٤. احترام الطاقة الاستيعابية لكل مدينة من المهاجرين، فإذا لم تحترم هذه الحدود الاستيعابية نكون قد ريفنا المدن ولم نمدن الأرياف.
٥. تعزيز الجهود المبذولة لتقليل الفجوة بين الحضر والريف في مختلف المجالات.
٦. استمرار العمل على توزيع المشروعات التنموية بشكل متوازن بين جميع المناطق، وخاصة بين الحضر والريف، ونشر الصناعات الزراعية في الريف لتوفير فرص العمل اللازمة.
٧. التوسع في نشر شبكة المرافق والخدمات الأساسية من تعليمية وصحية ومياه شرب وصرف صحي وغيرها، الذي يؤدي إلى تحسن في استقرار الريف السوري وتخفيف الهجرة.
٨. تحسين الظروف السكنية لسكان الريف بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية، وتشجيع إقامة الجمعيات التعاونية السكنية في الريف.
٩. تحسين عمليات تسويق المنتجات الزراعية، ورفع مستوى الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين التي هي أساسا منخفضة. كذلك إيصال الدعم المناسب للمزارعين لاسيما في فترات الجفاف والأزمات.
١٠. تنفيذ مسح نوعي دوري لرصد ظاهرة الهجرة الداخلية في سوريا، وإجراء دراسات قادمة تهتم بمقارنة أوضاع وظروف عيش المهاجرين من جهة وأوضاع السكان الأصليين للمجتمعات المستقبلية من جهة أخرى، لنكون أكثر اقترابا من حقيقة تحسن (أو سوء) شروط حياة المهاجرين ما بعد الهجرة.
١١. ضرورة العمل على وضع مقاييس جديدة للهجرة الداخلية، لأجل رصد ظاهرة الهجرة الداخلية بشكل أوضح وأدق.